

ابن أبي طیّ: مفروخاً وأدیباً

* آ. ڈ. محمد ذیوٹ ()

عاش المؤرخ ابن أبي طيّ في عصر له مكانة خاصة في النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية أنه عصر المخروب الصليبي الذي شهد العديد من التطورات وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط . ومن المعروف أن والد المؤرخ ابن أبي طيّ عاصر الشهيد نور الدين محمود بن زنكى (٥٤١ - ٥٦٩ هـ / ١١٤٦ - ١١٧٣ م) . ثم السلطان المظفر صلاح الدين بن أيوب (٥٨٩ - ٥٦٤ هـ / ١١٩٣ - ١١٦٨ م) . وبانتقال صلاح الدين إلى حوار ربه في سنة ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م كان عمر مؤرخنا ابن أربعة عشر عاماً ، لاتفاق معظم المصادر أنه ولد سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م .

وقد اعقبت وفاة صلاح الدين فترة قلقة في تاريخ مصر والشام وما حولهما، إذ تنافس أهل بيته على اقتسام دولته ، فظهر في دمشق ابنه الأفضل نور الدين على (٥٨٩ - ١١٩٣ هـ / ١١٩٦ - ١٢٠٠ م) وفي القاهرة العزيز عثمان - (٥٨٩ - ١١٩٣ هـ / ١٢٠٠ - ١٢١٦ م) ، وفي حلب الظاهر غازى (٥٩٦ - ١١٩٣ هـ / ١٢١٦ - ١٢٣٤ م) ، واستمرت حلب بيد الظاهر غازى وأبنائه من بعده إلى سنة ١٢٦٠ هـ / ١٢٦٣ م ، حيث كان الظاهر واليا على حلب قبل وفاته أبيه ، وانفرد بحلب إلى أن توفي في عام ١٢٦٣ هـ / ١٢٦٦ م حيث نصب ابنه العزيز غياث الدين محمد ملكاً على حلب في سنة ١٢٦٣ هـ / ١٢٦٦ م واستمر حكمه إلى سنة ١٢٣٤ هـ / ١٢٣٦ م . وكانت المنية قد أتت على مؤرخنا قبل أربع سنوات من انتهاء حكم العزيز محمد ، وهذا يعني أن « ابن أبي طى » عاصر كلا من صلاح

الدين ، وابنه « الظاهر غياث الدين غازى » وحفيله العزيز محمد . واستمر يوسف بعد العزيز يحكم حلب إلى سنة ١٢٦٨هـ / ١٢٦٠م ، حيث قتل مع أخيه الظاهر غازى . في جمادى الأول من سنة ١٢٦٩هـ / ١٢٦١م ، على يد هولاكو ، عندما اجتاز حلب وأباها بحشه . وبقى ولده الصغير المسمى العزيز في أيدي المغول .

وفي حين استمر الحكم الأيوبى في حلب بيد الظاهر غازى وأبنائه إلى ١٢٦٠هـ / ١٢٦٨ ، فإن العادل سيف الدين أخا صلاح الدين تمكن في سنة ١٢٥٩هـ / ١١٩٦م منأخذ دمشق من الأفضل ، وعزل الملك المنصور الذي خلف أباه العزيز بالقاهرة سنة ١١٩٩هـ / ١٢٥٩م وبذلك استأثر العادل بالسلطنة بعد صلاح الدين .

و الواقع أن الشام ومصر كانتا في تلك الحقبة تخضعان لسلطة واحدة في أغلب الأحيان ، أو لأفراد من أسرة واحدة ، ولأول مرة تشهد الشام ومصر وشمال العراق ، منذ تفكك الدولة العباسية وحدة سياسية بقيادة نور الدين محمود ابن زنكي الذي عمل بكل طاقته لتوحيد الشام وشمال العراق ومصر وهي الوحدة التي جنى ثمارها صلاح الدين ومكتبه من إنزال الهزائم بالصليبيين .

وفي ظل هذه الوحدة السياسية ، وحضور المنطقة لسلطة واحدة عاد العلماء يتقلون بين هذه الأقطار ، وبخاصة بين الشام ومصر في سهولة ، مما جعل من الصعب أن تربط عالماً من العلماء بقطر واحد دون سواه ، وكان هذا مما ساعد على قيام وحدة فكرية متقاربة ، وثقافة أدبية وعلمية متناظرة ، وبخاصة بين مصر والشام .

ومع ظهور المدارس في الدولة الإسلامية منذ القرن الخامس للميلاد ، إلا أن المسجد ظل يشكل المركز الدراسي الأساسي للعلم ، ففي مصر قام جامع عمرو ابن العاص (الجامع العتيق) ، والجامع الأزهر ، وجامع الحاكم ، وجامع الأقمر ،

والعطارين بالإسكندرية بدور كبير ، وأما في الشام فكان الجامع الأموي (جامع دمشق) وجامع حلب ، والمسجد الأقصى .

وطلت حلقات العلم تعقد بالجامع العتيق في مصر ، وتنطرب إلى مختلف فروع الثقافة ، وذلك في العصرين الفاطمي والأيوبي^(١) ، وكان الأزهر الذي شيد في مطلع الدولة الفاطمية في مصر ، فعلى الرغم من أن التعليم فيه اصطبغ بالصبغة المذهبية الشيعية الإسماعيلية وأقيمت فيه رسائل هذا المذهب وعلى رأسها كتاب « الاقتصاد » ، ودعائم الإسلام وكتاب الأخبار في فضل الأئمة الأبرار ، وغيرها من الكتب والرسائل التي ألفها القاضي النعمان وابنائه من بعده وغيرهم من أئمة المذهب الشيعي فيه الرسالة الوزيرية في الفقه الشيعي الإسماعيلي التي وضعها الوزير « ابن كلس » هذا في حين وجدت العلوم الفلسفية والحكمية ، بمحالها في دار الحكمة التي أسست في عهد الخليفة الحاكم الفاطمي (٣٧٦ - ٩٩٦ هـ / ١٠٢١ م). وبظهور صلاح الدين على المسرح ، قام بإجراءات كثيرة استهدفت وقف الدعوة الإسماعيلية فأقدم في سنة ١١٧١ هـ / ١٥٦١ م على إسقاط اسم الخليفة العاضد الفاطمي من الخطبة ، وأعلنها باسم الخليفة العباسي ، وعين على القضاء « صدر الدين عبد الملك بن درباس » ، الشافعى المذهب ، وأبطل الخطبة بالجامع الأزهر ، وأقرها بالجامع الحاكمي ، قاصداً إهمال الأزهر باعتباره رمزاً للمذهب الفاطمي ، كذلك قام صلاح الدين بإنشاء عدة مدارس أخذت تنافس مراكز الدعوة الفاطمية وكان أن قبل المدرسون والطلاب على هذه المدارس أكثر من إقبالهم على بقايا المؤسسات الفاطمية .

على أن الدراسة في الأزهر لم تتوقف تماماً ، اثر انقطاع الخطبة فيه وإهماله من قبل السلاطين لمدة تزيد عن مائة عام^(٢) ، وكان ذلك في صدر دولة سلاطين المماليك - في عهد السلطان الظاهر بيبرس - عندما عادت الحياة إلى الأزهر وأذن

القاضى الحنفى بإعادة الخطبة فيه ، فأعيدت يوم الجمعة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٦٥م درست فيه القراءات والتفسير ، والمنطق والحساب والهيئة والطب ، واللغة والعروض والقوافي والتاريخ . وهكذا لم تقتصر الدراسة فى الأزهر على علم الفقه أو علم الكلام والنحو والأدب بل كانت تدرس به كذلك فروع المعرفة الأخرى . هذا فضلاً عن جوامع أخرى فى مصر ساهمت فى التدريس والنهضة الثقافية ، أمثال الجامع الطولونى ، وجامع الحاكم ، والأقصر ، والأفخر ، والعطارين ، وغيرها من الجوامع التى بنيت لتكون دور عبادة ومعاهد علم وينابيع ثقافة ومعرفة .

أما المساجد فى بلاد الشام فعلى رأسها جامع دمشق الذى بناه الوليد بن عبد الملك (٩٦-٨٦هـ / ٧١٥-٧٠٥م) وتم بناؤه فى سنة (٩٦-٧١٤هـ) وهو من أشهر مساجد بلاد الإسلام حسناً واتقاناً وغرابة صنعه . وفيه مقصورات عديدة بعضها للحنفية يجتمعون فيها للتدريس كما أنه به أماكن وزوايا خصصت لطلبة العلم .

وتردد على هذا الجامع فى عصر الحروب الصليبية طائفة من العلماء الذين لا تزال آثارهم لامعة فى تاريخ الحركة الفكرية . وبقيت آثارهم إلى أيامنا ومن علمائهم الأفذاذ فى ذلك العصر :

- علم الدين السخاوى ، شيخ القراء والنحاة ، والفقهاء (٦٤٣هـ) (٣) .
- الحافظ ابن عساكر ، شيخ دار الحديث بدمشق (٥٧١هـ) .
- أحمد بن فرج الأشبيلي (٦٩٩هـ) .
- ضياء الدين الدولى (٥٩٨هـ) .
- عبد الله بن سعد القطرى .

- عماد الدين بن الحرستاني (٥٩٧هـ) .
- محمود بن عبد الله أبو المثنى المراغي (٦٨١هـ) .
- أبو القاسم الدمشقى المشهور بابن الماسح (ت ٥٩٢هـ / ١١٦٦) من أعيان الفقه الشافعى والقراءات (٤) .
- عبد الغنى بن عبد الواحد بن سرور المقدسى (ت ١٢٠٣هـ / ١٢٠٠) وكان يقرئ القرآن بالجامع الأموي ليلة الخميس والجمعة (٥) .
وغيرهم كثيرون .

أما جامع حلب فكان في تلك الحقبة من أهم المراكز العلمية في بلاد الشام، حيث كانت حلب ذات دور هام في العصر الصليبي في الشام ، وكان جامعها من أحسن الجوامع وأعمراها ثقافة .

واستمرت حلب من أعظم مراكز العلم في تلك الحقبة ، باستثناء فترات قصيرة محدودة ، بسبب التهديد الذي تعرضت له في عصر الحروب الصليبية . على أن حلب لم تلبث أن استعادت بعد ذلك مركزها العلمي ، وغدت أم البلاد الشامية ، وغصت بالعلماء ، وأشار ابن خلkan إلى ذلك عندما زارها في سنة ٦٢٦هـ (٦) / ١٢٢٨م ، وبذلك عاد جامعها مركز إشعاع للعلم والعلماء .

ولم تتوقف مسيرة هذه الحركة العلمية في حلب إلا عندما انتهت شعلتها على يد التتار سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م . فأحرقوا جوامعها ودمروا معاهدها ، وقضوا على مدارسها ، وخربوا دور السلطة ، وقصور الأمراء وأفسدوا كل شيء فيها . وظلت حلب تعانى من تلك الضربة زهاء ثلاثة قرن ، ثم بدأت العمارة والحياة تعود إليها في سنة ٦٩٠هـ (٧) / ١٢٩١م .

يتضح مما تقدم أن حلب في عهد مؤرخنا - ابن أبي طيّ - الذي عاش فيما بين (٥٧٥-٦٣٠ هـ / ١١٧٩-١٢٣٢ م) مرت في مرحلة افتتاح علمي، واستعادت مركزها الذي انتكس في بداية الحروب الصليبية. واستمرت بعد ذلك محافظة على نشاطها العلمي حتى قدم التار واستباحتهم مدن الشام كغيرها من المدن الأخرى التي استباحوها في البلاد الإسلامية. وفي تلك المرحلة كان ابن أبي طيّ قد مضت على وفاته بضعة عقود، وربما ضاعت بعض كتاباته في هذا الغزو الترّى ، الذي أحرق الأخضر واليابس . وبعبارة أخرى فإن فترة حياة المؤرخ «ابن أبي طيّ» التي استمرت زهاء خمسة وخمسين عاماً ، تمثل أحد العصور الذهبية لحلب ، في المجال الأدبي والثقافي ، والسياسي أيضاً . لقد استعادت في تلك الفترة قواها وشكلت قاعدة هامة للدفاع عن الأمة الإسلامية وتراثها الحضاري السياسي .

٣ - ابن أبي طي في المصادر العربية :

هو منتخب الدين «أبو زكريا»^(٨) ، وقيل «أبو الفضل» يحيى بن حامد أو حميدة^(٩) بن ظافر بن على بن الحسين بن على بن محمد بن الحسن بن صالح بن على بن سعيد بن أبي الخير الطائي^(٩) الغساني الحلبي النجاري^(١٠) المؤرخ والأديب، الحلبي المولد والمنشأ ، ولد حسب ما ذكرته معظم الروايات في سنة ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م ومات سنة ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م^(١١) ، وقيل غير ذلك ، حيث لا تعرف سنة وفاته بدقة .

أما والده فذكر بعض المصادر أنه ولد في العقد الأول من القرن السادس الهجري ما بين (٥٠١ - ٥٥٩ هـ) ، وكلاً من وجهاء حلب ، ورئيس حرفة النجارين فيها . وكانت هذه المهنة ولا تزال من المهن المشهورة في حلب ، وتعود

أهميتها إلى أن حلب ، من الأماكن الهامة في استنبات الأشجار الضرورية لمهنة النجارة . وما يدل على كثرة الأشجار وتنوعها ما ذكره كل من ابن العديم مؤرخ حلب المشهور^(١٢) ، والشاعر الصنوبرى الحلبي وغيرهما ، وقد خطي والد ابن أبي طى فى حلب على التقدير والاحترام بوصفه أحد زعماء الشيعة فيها . غير أن هذا الأمر عرضه للخلاف الشديد مع حكام حلب فى عهد نور الدين (١٤٦ هـ - ١١٤٦ م / ١٧٣ م) ومن جاء بعده . ونتيجة لما تعرض له والد ابن أبي طى من اضطهاد ، فإنه اضطر إلى الفرار من حلب أكثر من مرة نتيجة للتتحول الذى حصل فى تلك الحقبة من التحول إلى المذهب السنى ، وما رافق ذلك من مضائقات لبعض الناس والأسر التى كانت تعتنق المذاهب الشيعية ، وكانوا أكثرية فى حلب . وأخذت بعض أسر ذات الصلة بالأمور الإدارية تحول إلى السنة كأسرة ابن أبي جراده^(١٣) ، و«ابن العديم» وغيرها . ومن هذه الإجراءات منع الشيعة من استخدام الزاوية الشرقية فى جامع حلب ، وحضر عليهم الآذان (بمحى على خير العمل) ، وغير ذلك من مضائقات ، أدت إلى رضوح الشيعة على مضض أو إلى الهروب . ومن الذين هربوا أو أخرجوا - من حلب أكثر من مرة - والد المؤرخ يحيى بن حميد المرة الأولى سنة ١١٤٨ هـ / ٥٤٣ م ، والمرة الثانية لم تحدد她的 المصادر . ومكث والد مؤرخنا فى حران^(١٤) ، بعض الوقت بحدود سنة ١١٥٧ هـ / ٥٢٥ م . وفيها ألف كتاباً فى التاريخ . وكان أولاده يموتون صغاراً . ولم يسلم له أحد من أبنائه . وبعد مضى وقت من اليأس رزق بعد طول انتظار - وبعد أن تقدم به العمر - بولده يحيى - مؤرخنا هذا - فى حدود سنة ١١٧٩ هـ / ٥٧٥ م كما أشرنا . وقدر لهذا المولود أن يعيش ، ويكبر ويتعلم على أبيه ، ويأخذ عنه مذهب الفكري ، وتوجهه الأدبى ، وعمله المهني . فتعلم على يده مهنة النجارة وورثها عنه ، وكذلك مذهب الشيعى .

أما والدته حميدة (١٥) أو فضائل ، فإنها ماتت سنة ١١٧٩هـ / ٥٧٥ م وهي السنة التي ولد فيها مؤرخنا . ولهذا كثيراً ما كان يقال عنه يحيى بن حامد أو حميدة ، نسبة إلى أمه وهي عادة عربية معهودة ومتبعة .

كذلك تعلم مؤرخنا من علماء حلب ، ونهل عنهم أصناف العلوم كالبلاغة واللغة والأدب والتصوف وغيرها من العلوم . وأما أساتذته فهم كثيرون ويأتي على رأسهم والده ، وجموعة من المحدثين منهم : إدريس بن حسن ابن على الأدريسي (ت ٦١٠هـ) وقد عرف به ياقوت في معجمه .

كذلك درس مؤرخنا الفقه الشيعي أيضاً وعمق به على يد ابن جعفر بن على بن شهر أشوب المازرائي . وعرف عن هذا الفقيه البراعة والفقه الإسلامي على المذهب الشيعي الإمامي وعرف عنه بأنه كان عالم الشيعة في القرن السادس الهجري ، وخطيبهم وناقل أدبهم المذهبي في كتابه «مناقب آل أبي طالب» وله مشاركة فعالة في علم الأصول القراءات وقدم مؤلفات كثيرة في هذه العلوم الدينية (١٦) ، وقد قدم ابن شهر أشوب إلى حلب ومكث فيها وتزوج أخت ابن أبي طيّ ، ودرس هذا عليه شيئاً مما كان يعلمه . ومات ابن شهر أشوب في حلب .

كذلك اعتمد ابن أبي طيّ في إعداد نفسه فكريّاً وعلمياً على مجموعة كبيرة من الأعلام في الفكر والأدب ومن عرفتهم الشام وحلب خاصة نذكر من هؤلاء:

- ابن أبي زريق : صاحب كتاب أو تاريخ آمد وما فارقين .

- وابن أبي جراده (جد ابن العديم) :

- وحمدان بن عبد الرحيم الأثاري (١١٤٧هـ / ٥٤٢ م) : مؤرخ حلبى ، وكان أماميا له مصنفات عدة أهمها المقوف . والمصباح (١٧) .

- والعظيمى : (ت ٥٥٦هـ / ١١٦١م) وتأريخه عن حلب وهو تاريخ شامل .
 - وابن القلاطى الدمشقى (ت ٥٥٥هـ / ١١٦٠م) : وقرأ عنه كتابه المشهور ذيل تاريخ دمشق .
 - والعماد الأصبهانى : (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠١م) فى كتابه البرق الشامى ، وتابع السلاجقة والفتح القسى فى الفتح القدسى .
 - وابن عساكر (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م) نشأ بدمشق وبلغ عدد شيوخه الذين أخذ عنهم بالسماع فيها ألفاً وثلاثمائة شيخ وتأريخه عن مدينة دمشق خرج فى ثمانين مجلدة .
 - وابن دحية :
 - وأسامة بن مرشد بن منقذ الأمير مؤيد الدولة (ت ٥٨٤هـ / ١١١٨م) وكتابه الاعتبار .
 - وابن شداد ، بهاء الدين بن رافع (٦٣٢ / ١٢٣٣هـ) .
 - ابن الأعز (ت ٦١٠هـ / ١٣١٣م) الأشرف بن الأعز وقيل أبو العز . درس ما عرفه من علم التاريخ لطلابه (١٨) .
 - والصنهاجى فى تاريخ القىروان .
 - ومؤلفاً مجھولاً فى تاريخ مصر .
- وكل هؤلاء أعلام فى عصرهم قدموا الكثير، وتركوا لنا الدلائل على عظمتهم. وكثيراً ما كانت تشغله الوثائق التى اعتمد مؤرخنا عليها وعلى كتب هؤلاء المؤرخين ، كما كان ينجذب إلى رسائل وروايات متعددة ، منها رسائل القاضى الفاضل وأخباره ، فضلاً عن مصادر أخرى كثيرة ومتعددة بعضها شفهي والآخر مخطوط .

وخلالص القول فإن ابن أبي طيّ اعتمد في كتاباته التاريخية أسلوب معاصر له كابن الأثير وغيره . كما اعتمد على المصادر الشفهية ، وهي إحدى المصادر الرئيسية للكتابة التاريخية في ذلك العصر . ثم اعتمد على مصنفات المتقدمين في التاريخ ، ومنها استقى مواد كتاباته . أما الأحداث المعاصرة . فقد اعتمد على مشاهداته لها عن كثب ؛ معتمدًا على خبراته الشخصية ، كما استند على الوثائق الرسمية التي أعدها كل من العماد الكاتب ، والقاضي الفاضل .

وعلى العموم فمؤرخنا هو من أدباء حلب ، وخريرج مدرستها الأدبية والفكرية والمذهبية ، والتي نشطت منذ ما قبل منتصف القرن الرابع الهجري واستمرت طيلة القرنين الخامس والسادس الهجريين تعطي ثمارها وتخرج علماء في كل فروع العلوم والمعرفة ، كما أشرنا أثناء الحديث عن عصر المؤرخ .

وكما عاش والد المؤرخ محنًا اضطهاد والإهمال والنفي نتيجة لعقديته المذهبية ، كذلك تعرض ابنه للضنك والإهمال ، وربما للنسيان المعتمد من الكثرين ، فلم يعهد له بأى منصب إداري أو رسمي ، لا في التدريس ولا في القضاء ، أو غير ذلك من الأعمال الحكومية ، على الرغم من أن حلب في عهده كانت بحاجة مثل هذه الخدمات وغيرها ، نتيجة لما كانت تمر به في تلك الأثناء من ظروف حرجية .

وفي هذه الأجواء غير الطبيعية نشأ المؤرخ ابن أبي طيّ . ولا شك في أن ذلك أثر تأثيراً كبيراً في مجريات حياته ، إذ أجبرته هذه الظروف المؤقتة أن يعيش فترة طويلة من حياته متكتسباً بما تدره عليه مهنته وعمله بالتجارة التي اشتغل بها وورثها عن أبيه كما أشرنا . واستمر كذلك إلى أن انتقل إلى عمل أقل جهداً ، وأفضل قيمة ، وهي مهنة تعليم الصغار والصبية ، فمارس هذه المهنة في المكاتب حتى نهاية القرن السادس الهجري ، واحتضن بتعليم أبناء أحد الوزراء سنة

٦٠٠ هـ / ١٢٠٣ م ، وبعد ذلك انتقل إلى مهنة الوراقة وتصنيف الكتب ، متزفعاً عن التعليم وأنف منه ولزم داره ، وطلب مشايخ الأدب فقرأ عليهم ، وتعلم منهم ونظم الشعر ، فمدح الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين ، وارتقت منزلته عنده ، حتى وله نقابة الفتيان في حضرته سنة ٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م وغداً نقيب الحضرة السلطانية في الفتوة .

وكان أن تابع ابن أبي طى عمله الجديد في التأليف والتصنيف ، فصنف كتاباً في التاريخ وتفسير القرآن الكريم والأداب والفقه والأصول ، وهكذا انتقل إلى عمل مفضل ، ظل يمارسه بقية حياته ، واتخذ من ذلك مصدراً لرزقه وعيشة ، إذ فتح له هذا العمل الأبواب الفكرية والمعرفية على مصراعيها عاملاً بمهنة الوراقة ، ونسخ الكتب . ويبدو أن هذا العمل حقق له كسباً كبيراً ، جعل ياقوت الحموي الأديب المعروف المعاصر له يحسده ويغمز عليه فقال عنه أنه : « كان يدعى العلم بالأدب والفقه والأصول على مذهب الإمامية ، وجعل التأليف حانوته ، ومنه قوته ومكانته ولكنه كان يقطع الطريق على تصانيف الناس ، يأخذ الكتاب الذي اتعب جامعه خاطره فيه فينسخه كما هو ، إلا أنه يقدم فيه ويؤخر ، ويزيد وينقص ويختار له اسماءً غريباً ، ويكتبه كتابة فائقية لمن يشبه عليه ، ورزق من ذلك حظاً ». وربما أراد ياقوت أن يتهم ابن أبي طى ، فذكر أن عدداً من الكتب التي تعزى إليه ليست سوى مستنسخات تصرف بها ابن أبي طى على هواه . ومعلوم أن ابن أبي طى معاصر لياقوت ولا شك في أن كلاً منها كان يحمل في نفسه شيئاً للآخر . وقد يكون كلام ياقوت الحموي عن ابن أبي طى نوعاً من الغمز ، والطعن بأديب معاصر له ، مختلف معه في المذاهب والمسارب والاتجاهات ، وجمعهما حلب الشهباء التي كثيراً ما عرفت أمثال هذه المنافسات والمشاحنات بين العلماء منذ أيام سيف الدولة الحمداني .

ومهما يكن الأمر ، فهذه المنافسات بين العلماء كثيرة الحدوث . غير أن موقف ياقوت من ابن أبي طي لا ينكر وسيظل كل من يريد التعرف على ابن أبي طي يعترف بموقف ياقوت منه وما قدمه من معلومات عنه . ومع ذلك فإن ياقوت ترجم له بوصفه من الأدباء المرموقين وذكره بين الأحياء الذين عاصروه في حلب . وجاءت ترجمته من المصادر المهمة والمفيدة للكثيرين من أرخ ابن أبي طي وترجم سيرته بعد ياقوت : وقد تكون هذه المعلومات على الرغم مما جاء بها من طعن وغمز من أفضل ما كتب عنه ، وساهمت في التعريف به ، ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن ترجمة ابن أبي طي التي جاءت في الجزء السابع من المخطوط ، لم تظهر في النص المطبوع من معجم الأدباء ، ولعل ذلك فات على المحقق ، فزاد ذلك من سوء حظ هذا المؤرخ الذي عده بعض الباحثين من طبقة^(١٩) ، المؤرخين الأول في الإسلام . وهكذا خانه الحظ فلم يبق من إنتاجه التاريخي والأدبي والعلمى أى أثر ظاهر الآن وليس أمامنا عن هذا المؤرخ سوى مقتبسات مبعثرة في كتب المؤرخين الذين أتوا بعده أو أحذوا عنه ، مع الإشارة إلى أن بعضهم لم يذكره عندما نقل روایاته ولا ندرى أكان ذلك متعمداً أم غير متعمد . وفي جميع الأحوال فقد زاد ذلك في إغفاله ، حتى استمر في طي النسيان .

والواقع إن مؤلفات ابن أبي طي كثيرة ، يصعب حصرها ، وتحديدها . وما قدّمه ياقوت عنها ربما كان بعض مسودات لم تكتمل ، وأثبتتها في معجمه قبل أن يستكمل إعدادها كما قدمها له ابن أبي طي فيما أظن . وهذا جاءت غير متفقة مع الكتب التي عرفها المؤرخون ونقلوا عنها ، والتي أتت على ذكرها المصادر التي أطلعنا عليها والتي تضم حوالي بضعة وثلاثين مؤلفاً ، منها مؤلفات عديدة في علم القراءات والفقه ، والأدب ، والنحو ، والبلاغة ، والنبات ، والتراجم ، وجاء معظمها في التاريخ . ويمكن أن نذكر من مؤلفاته وكتبه كما أوردتها بعض

المصادر والمراجع ، وإن جاءت مختلفة في أسمائها وعددتها . وبعد المقارنة تمكنا من إحصاء المؤلفات الآتية :

- ١ - معان الذهب في تاريخ حلب ، وجاءت في بعض المراجع . معادن الذهب في تاريخ الملوك والخلفاء ، وذوى الرتب ، وكان في عدة مجلدات .
- ٢ - كتاب شرح لامية العرب أو المنتخب في شرح لامية العرب .
- ٣ - كتاب سلك النظام في تاريخ الشام .
- ٤ - كنز الموحدين في سيرة صلاح الدين ، ومنه مقتطفات عديدة لدى أبي شامة (الروضتين) .
- ٥ - حوادث الزمان على حروف المعجم ، وأهم ما فيه أنه ألف على أساس أبيجدي ، فهو موسوعة لمعارف التاريخ وكان في خمس مجلدات .
- ٦ - أطباء الشعراء الشيعة .
- ٧ - طبقات العلماء ، وربما يكون هو الكتاب الذي ورد عند الأستاذ الدكتور شاكر مصطفى « طبقات أو تاريخ الإمامية » .
- ٨ - عقود الجواهر في سيرة الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين الأيوبي صاحب حلب بين سنتي (٥٨٩-٦١٣ هـ / ١١٩٣-١٢١٦ م) . بينما يرد عند الأستاذ شاكر ما بين (٥٨١-٦١٣ هـ / ١١٨٥-١٢١٦ م) وهو في تاريخ حلب نقل عنه ابن شداد في الإعلاق الخطيرة (قسم حلب) صفحات هامة منها قطعة في تفصيل ارتفاع (ضرائب) حلب في مطلع القرن السابع المحرى ٦٠٩ هـ أخذها عن مستوفى حلب (٢٠) .
- ٩ - مختار تاريخ العرب، وهي التي وردت عند بعض الباحثين مختار تاريخ المغرب.

- ١٠ - مناقب الأئمة الثانية عشر .
- ١١ - تاريخ مصر . ولعله اهتم فيه بالتاريخ الفاطمي واقتبس من ابن ميسر والمسحى وغيرهم كالمقريزى .
- ١٢ - مختار تاريخ المغرب . وقد يكون له كتابات .
- ١٣ - تاريخ الشيعة ، ورد عند بعض الباحثين أسماء رواة الشيعة ومصنفيها ، وجاء عند محسن الأمين كتاب الحاوى ذكر فيه رجال الشيعة وعلماءهم وفقهائهم وشاعرائهم وأئمتهم .
- ١٤ - تهذيب الاستيعاب فى معرفة الأصحاب (لابن عبد البر) جاءت عند الطباخ للقرطبي .
- ١٥ - كتاب الأول والعذب والزلال .
- ١٦ - بيان العالم .
- ١٧ - ذيل معادن الذهب فى تاريخ حلب أى أنه ذيل كتابه هذا فى التاريخ (٢١)، وتشمل له .
- ١٨ - سيرة ملوك حلب .
- ١٩ - البستان فى محاسن العلمان .
- ٢٠ - اشتقاد أسماء البلدان .
- ٢١ - مجموعة كتب حول الجاهلية والرسول ﷺ وأجداده فى ثلاثة مجلدات يعطيها صاحب كشف الظنون عنوان السيرة (٢٢) .
- ٢٢ - له ديوان فى المدائج (٢٣) .

- ٢٣ - كتاب التنبية على محسن التشبيه .
- ٢٤ - وشرح نهج البلاغة في ست مجلدات يقال أنه درسه على ابن الأغر (٢٤) ، وعلى ابن شهر أشوب المازندراني عالم الشيعة في القرن السادس وخطبهم وناقل أدبهم المذهبى في كتابه مناقب آل البيت (٢٥) .
- ٢٥ - ولح القرآن في تفسير القرآن .
- ٢٦ - البيان في اسباب نزول القرآن .
- ٢٧ - غريب القرآن مختصر .
- ٢٨ - كتاب المجالس الأربعين فيه فضائل الأئمة الطاهرين .
- ٢٩ - خلاصة الخلاص في آداب الخواص .
- ٣٠ - شفاه المعليل في ذم الصاحب والخليل .
- ٣١ - كتب الحاوی ذكر فيه رجال الشيعة وعلماءهم وفقهائهم وشعرائهم أئمتهم المصنفين في مذهبهم .
- ٣٢ - تراجم رجال الأدب والشعراء وهو خطوط موجود في القاهرة تيمورية رقم ١٤١٨ تاريخ وهو في عدد كتبه المفقودة أيضاً ، ولم نجده تحت هذا الرقم.
- ولا يمكننا أن نؤكد أن هذه المؤلفات جمياً من نتاجه ، أو أن هذه هي كل مؤلفاته ، فقد تأتي الأبحاث بأمور جديدة ، وقد تكشف السنون القادمة بعضاً من تراث هذا المؤرخ . أو ربما يكتشف الباحثون عن أسماء بعض كتبه لم ترد في المصادر التي تم الإطلاع عليها . ولا ندعى أن ما أتينا عليه ، وذكرناه ، فاصل وقطعي . وإنما نعرف بأننا لم نتمكن من الوقوف على جميع المصادر التي أخذت عنه ، ولم نتعرف على كل النقولات منه ، وكل ما نرجوه هو أن ندفع بالهم ونحيثها للبحث لاكتشاف الجديد والمفيد عن هذا المؤرخ .

وأما الذين أخذوا عن ابن أبي طى من المؤرخين فكثيرون ، وغالباً ما أغفل بعضهم التنويه عنه . ولم يوضحا مقتبساتهم عنه . وإن فعلوا ذلك فقد أغفلوه من قائمة المصادر الأساسية . ومن هؤلاء أبو شامة في كتابه « الروضتين » فعلى الرغم من كثرة مقتبساته عنه ، لم يذكره في قائمة مصادره التي اشار إليها في بداية كتابه ، مع أنه ذكر مصادر أقل من مصادره إفاده ، وبعض المؤرخين لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى الأخذ عنه أو الاعتماد عليه . وكثيراً ما كانت تأتي الإشارات بكتابات لاحقه . وعلى الرغم من ذلك فقد أوردت المصادر بمجموعة من المؤرخين اعتمدوا على مؤلفاته وكتبه ، جاء بعضها على لسان أصحابها ، وبعضها في مصادر أخرى .

ويمكن أن نذكر من المؤرخين الذين أفادوا منها كلا منه :

١ - ابن العديم : كمال الدين عمر (ت ١٢٦٠ هـ / ١٢٦١ م) في كتبه الكثيرة وخاصة في تاريخه « زبدة الحلب في تاريخ حلب » الذي صنفه لحلب على الحوادث ، وجاء ثلاثة مجلدات ثم « بغية الطلب ». والذي خطه لحلب ورجالاتها وترجم له نشأ أو مر أو ذكر في تاريخها وجاء في أكثر من عشرة مجلدات ، وكلا الكتابين حققا ونشرا في دمشق . ولابد من الإشارة إلى كثرة ما نقل عن ابن أبي طى ، مثل القول : ذكر أو قال أو ورد عند ابن أبي طى ... إلخ .

٢ - وكانت مؤلفاته في المصادر المهمة التي اعتمد عليها الإمام العلامة ، شمس الدين الذهبي (ت ١٢٤٧ هـ / ١٢٤٨ م) في تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام أو دول الإسلام وغيرها من مؤلفات استقت معلومات كثيرة من أخبار ابن أبي طى .

٣ - أما المؤرخ الكبير أبو شامة (١٢٦٥هـ / ١٢٦٦م) في كتابه «الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية» فاقتباساته كثيرة وواضحة ، وتعطينا فكرة بينة عن تراث هذا المؤرخ الواسع إطلاعه ، كما تقدم لنا الدليل الأكيد على إهمال المؤرخين له ونكران فضله ، ولم يضعوه في المكان اللائق به ، المناسب لجهده ومكانته .

٤ - وأخذ عنه ابن شداد (١٢٨٥هـ / ١٢٨٤م) في مؤلفاته . ومنها كتابه «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة» ، ولا سيما ما اقتبسه منه عن مؤلفه عقود الجواهر في سيرة الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين الأيوبي ، وأخذ عنه ابن شداد التاريخ المتعلق بحلب في مطلع القرن السابع الهجرى سنة ١٢١٢هـ / ١٢٠٩م . وابن أبي طى أخذها بدوره عن مستوفى حلب ، وهى صفحات مهمة منها قطعة فى تفصيل ارتفاع ضرائب حلب ، وهى قائمة مهمة تفيد كل باحث فى التاريخ الاقتصادى أو الاجتماعى ، هذا إضافة لما اقتبسه ابن شداد عنه فى كتابه «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية » .

٥ - كذلك استفاد منه ابن عبد الظاهر فى كتاباته (ت ٦٩٢هـ) .

٦ - وابن ميسر (ت ٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) ومؤلفه «أخبار مصر» وهو من المؤلفات المهمة عن مصر الفاطمية بخاصة ، ويعد ما كتبه ابن أبي طى عن الفاطميين من المصادر المهمة كونه قريب الصلة بهم ، وكانت كتب ابن ميسر مصدر أساسياً لكل من التویرى والمقریزى وابن حجر العسقلانى ، وهؤلاء من مؤرخى القرن التاسع الهجرى ، واعتمدوا على ابن أبي طى بشكل مباشر أو غير مباشر .

٧ - أما المقریزى (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) فيعد أفضل من كتب عن الدولة الفاطمية ، وخاصة في كتابه «اعظام الحنفأ» فقد أورد المقریزى في كتاباته

روايات عديدة أخذها عن ابن أبي طي وكتيراً ما اشار إلى بعضها ، وأهمل الإشارة إليها في بعض مقتبساته الأخرى في كتبه الكثيرة كالسلوك ، والمواعظ والمفاسد ، والاتعاظ .. إلخ .

٨ - ولابد أن نذكر في هذا الصدد مقتبسات ابن قاضي شبهة (ت ١٤٧٠ هـ / ١٨٧٤ م) في كتابة الأعلام . عن ابن أبي طي ، فقد ذكر أنه أخذ عنه الكثير عندما أرخ لأعلام الشيعة . كما وردت مقتبساته في كتاباته عن « طبقات الشافعية » والكواكب الدرية في السيرة النورية .

٩ - ويظهر أن كتب ابن أبي طي استمرت إلى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي أو بعض منها حين استخدمها ابن الفرات (ت ١٤٠٧ هـ / ١٤٠٤ م) واستفاد منها ناقلاً معلومات كثيرة عنها .

لكن من المؤسف أنه لم يبق لهذا المؤرخ الآن فيما هو معروف من المخطوطات إلا كتاب في الترجم والأدبية والشعرية يحتاج نسبته إليه إلى أمور كثيرة ، وتحقيق مضمون ، وقد أورد الأستاذ المرحوم شاكر مصطفى أن هذه الترجم مخطوطة في المكتبة التيمورية بالقاهرة رقم ١٤١٨ تاريخ . وقد حاولت كثيراً الحصول عليها ، فلم أتمكن من ذلك ، ولا شك أن هذا المخطوط مفقود كغيره من كتب مؤرخنا العديدة .

٤ - أسلوب كتاباته :

يعبر معظم ما كتبه ابن أبي طي وذكره عن وجهات نظر أصلية ، وفيها مكان واسع للمجادلات الدينية والأثرية ، ورفض للعجب ، بأسلوب سلس ومقبول ، ابتعد فيه عن أسلوب العماد الأصفهانى الذى طفت عليه فنون اللغة من سجع وطباقي وغير ذلك من فنون الكتابة التى يكثر فيها الوصف وعمل الناظر

فيها ويصاب بالذهول والتعجب قبل التأكد من معرفة الأحداث والواقع التاريخية (٢٦).

ولابن أبي طيّ موقف خاص من الأيوبيين ، يستند على أن ابن صلاح الدين ، الظاهر غازى لم يكن متعصباً للسنة كثيراً ، ولم يكن هو الذي أخرج والد مؤرخنا ابن أبي طيّ من حلب ؟ فقد أخرج في عهد نور الدين محمود كما أسلفنا ، وكما يتضح من مقارنة الأخبار (٢٧) ، والروايات المتعلقة بهذا الموضوع . ولهذا نراه في كتاباته عن صلاح الدين وغيره من الأيوبيين يأتى بأخبار مفصلة ودقيقة ، ويتحرى فيها الابتعاد عن المشاعر والعواطف التي كانت تلون الكتابات التاريخية ، وتوثر فيها وتجعل النزعة المذهبية مسيطرة عند بعض المؤرخين . وضمن توجيهه هذا نراه يؤرخ لصلاح الدين ويكتب سيرته ، ويقربه الابن الظاهر غازى فيمدحه بقصائد شعرية ، وغدا نقيب الفتىان في حلب ، وربما ساهم ابن أبي طيّ وغيره في تضليل الخلاف بين صلاح الدين وسيده نور الدين .

ويجب أن ندرك أنه لا يمكننا أن نحكم على هذا المؤلف إلا من خلال ما اقتبس عنه مما أشارت إليه المصادر صراحة ، مع العلم بأن هذه المقتبسات العديدة قد يكون مقتبسوها قد حوروا فيها ، أو غيروا أسلوبها ، أو بدلوا من عباراتها ، وصبغوها بأساليبهم الخاصة . وربما تصرفوا بهذه النقولات . ولم يكتبوها حرفاً حتى غدت هذه المقتبسات لا تمثل الذي صاغها . غير أنه إذا جاز لنا أن نحكم على هذا المؤرخ من خلال ما وصلنا عنه من هذه النقولات والمقتبسات ، وما سمحت به الظروف المتعلقة بها ، فإنه يمكننا أن نقول : أن كتابه « معادن الذهب في تاريخ حلب » قد يكون كتاباً عاماً في التاريخ ، إلا أنه اهتم فيه بتاريخ حلب أساساً ، وما كتبه عنها يمكن اعتباره مصدراً مهماً ومتيناً ، لا سيما في حياته . وعندما نقول أن معظم كتاباته قد فقدت أو جهلت فإن علينا أن نذكر أنه

كثيراً ما اعتمد على المصادر الشفهية . فروى عن والده ، كما كان يعتمد على الوثائق ومنها رسائل القاضي الفاضل . ومعظم كتبه لا تخرج عن هذا السياق . ويمكتنا الاطمئنان إلى أن كتاباته عن صلاح الدين وابنه الظاهر غازى في كتابه « عقود الجواهر في سيرة الملك الظاهر » قد كتب أحدهما معاينة ومعاصرة .

أما أسلوب ابن أبي طيّ فلا يخرج كثيراً عن أسلوب معاصريه ، ويقترب من أسلوب المؤرخ الكبير ابن الأثير وهو معاصره ، وتوفيا في سنة واحدة . فكتاباته تتسم بالإيجاز ، والسرد البسيط ، الذي يتعد فيه عن الأسلوب الأدبي لعصره ، فهو يحاول تحبب الزخرفة والصنعة ، والتتكلف والألفاظ البديعة والمنمرة ، وغير ذلك من أساليب الصنعة ، ويحاول أن يختار الألفاظ المقبولة السهلة الواقع على السامع والتي تحافظ على الخبر وتظهره .

كذلك يلاحظ عليه أنه كان أحياناً يسرد دقائق الأمور ، ويفوض في التفاصيل أيضاً أو جواباً . وهذا ما يجعلنا نقول : إنه كان يقدم الأحداث الجزئية للاقتراب من الحقائق . وهذا الأمر يدل على سعة إطلاعه وبعد نظره ورؤيته التاريخية الواضحة في رواياته .

والآن وبعد ما تقدم فإننا نضع بين أيدي القراء بعض الإشكالات المارة حول هذا الموضوع ، آمل أن تتضافر الجهود للوصول إلى مقتراحات محددة ومفيدة حيالها . ونضع لمن يعمل على هذا الطريق الحلول والتصورات المناسبة والرؤية الواضحة المفيدة . علينا نساعد كل من يبحث في هذا التراث المفقود ليجد ضالته المنشودة الصعبة المنال .

الهوا منش

- (١) السيوطي : طبقات المفسرين ص ٢١ ، حسن المعاشرة ج ١ ص ٢٣٥ ، ياقوت : معجم الأدباء ج ١ ص ٢٣٢ ، ابن أبيك الصدفي : نكت المعيان في نكت العميان ص ١٠٦ .
- (٢) السيوطي : حسن المعاشرة ج ٢ ص ١٥٥ ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ٥٥٦ .
- (٣) أبو شامة : الذيل على الروضتين ص ١٧٧ ، النهبي : العبر ج ٥ ص ١٧٨ ، طبقات الشافعية ج ٤ ص ٢٦١ للسبكي ، النعيمى : الدارس فى تاريخ المدارس ، ج ١ ص ٣١٦ - ٣٢٢ ، ابن العماد : شذرات ج ٥ ص ٢٢٢ .
- (٤) القبطى : أبناء الرواية ج ٢ / ٢٤١ ص ٢٤٢ ، النهبي : سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ص ٤٦٧ ، السبكي : طبقات ج ٥ ص ١٥٤ ، المقريزي : السلوك ص ٨١ ، طبقات الشافعية: ج ٧ ص ١٤ ، السيوطي : بغية الوعاء ج ٢ ص ١٥٥ ، النعيمى : الدارس ج ١ ص ٢٠٣ .
- (٥) سبط بن الجوزى : مرآة الزمان ج ٢ ص ٥١٩ - ٥٢٢ ، العماد : شذرات ج ٤ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .
- (٦) ابن خلkan : وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٤١ .
- (٧) أبو المحسن : النجوم ج ٧ ص ٢٩٩ .
- (٨) ورد أبو الفضل : انظر عمر رضا كحاله ، معجم المؤلفين ج ١٣ / ١٤ ، ص ١٩٥ « بيروت دار إحياء التراث العربي » ، شاكر مصطفى : المؤرخون ج ٢ ص ٢٥٢ ، البغدادى : هدية العرافين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين : المجلد الثاني ص ٥٢٤ (طهران ط ٣٤٧ / ١٣٨٧ هـ) .
- (٩) قيل ابن حميد : وهى أمه ، انظر شاكر مصطفى : المرجع السابق ص ٢٥٢ ، قيل أن اسم أمه فضائل بنت صفید وهي ابنة قاضى صور : كما جاء عند كلود كاهن . Le Syrie du Nord P. 55/56/57
- (١٠) الطائى : نسبة إلى اسمه ابن أبي طى وليس كونه من قبيلة طى .
- (١١) يذكر عمر رضا كحاله : أنه بخارى ص ١٤٥ ، المرجع السابق . لكن ليس بخارى أنها بخارى لأنه ورث مهنة التجاره عن والده .

- (١٢) لا تعرف سنة وفاته ولعلها ما بين ٦٢٥ أو ٦٢٧ هـ ، شاكر مصطفى : المراجع السابق ص ٢٥٢ .
- (١٣) ابن العديم : بغية الطلب ورقة ١٦٣ ، ١٦٣ ، والغزى : نهر الذهب ج ١ ص ١٢٥ ، زيد : حالة بلاد الشام الاقتصادية ص ١٤٤ ، بيروت ١٩٩٢ .
- (١٤) انظر ذلك في ترجمة ابن العديم في معجم الأدباء لياقوت الحموي : حيث يورد أن أحد أجداد ابن أبي حراده كان شيعياً .
- (١٥) شاكر مصطفى : المؤرخون ج ٢ ص ٢٥٢ ، محسن الأمين : أعيان الشيعة ج ١ ص ٢٨٦ ، « تحقيق حسن الأمين ، بيروت ١٩٨٣ » .
- (١٦) ورد اسمها كما أشرنا فضائل بنت صفید وهي ابنة قاضی صور انظر كلود کاهن Le Syrie du Nord P. 55/56/57 .
- (١٧) ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان ج ٦ ص ٢٦٣ / ٢٦٤ ط بيروت ١٩٧١ م .
- (١٨) ياقوت : معجم البلدان ج ١ ص ٧٩ (مادة أثارب) ومعجم الأدباء ص ١٤٢ . ابن العديم : بغية الطلب ج ٤ ص ١٩٧٢ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ ، — ، ص ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، دمشق ١٩٧٩ م .
- (١٩) ابن العديم : بغية الطلب ج ٤ ص ١٨٧٥ ، ١٨٨٤ .
- (٢٠) شاكر مصطفى : المراجع السابق والصفحة .
- (٢١) انظر : ابن شداد : الأعلاق قسم حلب ص ١٥٣ ، ١٥٠ .
- (٢٢) انظر : كل من شاكر مصطفى ج ٢ ص ٢٥٣ - ومحسن الأمين ج ١ ص ٢٧٦ .
- (٢٣) شاكر مصطفى : المؤرخون ج ٢ ص ٢٥٤ ، حاجي خليفة : كشف الظنون ج ١ ص ٥٨٢ .
- (٢٤) محسن الأمين : أعيان الشيعة ج ١٠ ص ٢٨٦ .
- (٢٥) عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ج ١٣ ، ١٤ ، ١٣ ، ص ١٩٥ .
- (٢٦) مصطفى جواد : مجلة الكتاب ص ٤٧٧ ، مصر دار المعارف للطباعة والنشر العدد ٦ لعام ١٩٤٨ .
- (٢٧) أبو شامة : الروضتين ج ١ ص ٤ ، ٥ .
- (٢٨) انظر فيما سبق من هذا البحث ، كلود کاهن : المراجع السابق والصفحات .

المصادر والمراجع

- ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، القاهرة ١٣٠١هـ .
- أحمد أحمد بدوى : الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ١٩٧٢ .
- البغدادى : هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٢ استانبول سنة ١٩٥٥ و ج ٣ طهرن ١٩٤٧م (١٣٨٧هـ) .
- ابن حجر العسقلانى : لسان الميزان ج ٦ ، ط ٢ بيروت ١٩٧١ .
- حاجى خليفة : كشف الظنون (الاستانه ١٩٤١م) .
- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر والشام وببلاد العرب ، القاهرة ١٩٥٨م .
- خليل بن أبيك الصفدي : نكت الهميان في نكت العميان (مصر ١٩١١م) .
- ابن خلگان : وفيات الأعيان ج ٢ ، بيروت ١٩٨٨ .
- ابن خلدون : العير وديوان المبتدأ والخبر .
- الذهبي : تاريخ الإسلام (بيروت ١٩٨٨م) .
- الزركلى : الإعلام ج ٨ « بيروت دار العلم للملائين » .
- السبكي : طبقات الشافعية ج ٤ (ط ١٣٢٤هـ) .
- السيوطي : طبقات المفسرين (ليدن ١٨٣٨م) - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (ط مصر ١٣٢١هـ) .
- سرور جمال الدين : الدولة الفاطمية (القاهرة ١٩٩٥) .
- ابن الشحنة : تاريخ مملكة حلب (بيروت ١٩٠٩) .
- أبو شامه : الروضتين في أخبار الدولتين (طبع مصر ١٢٨٠هـ) .

- شاكر مصطفى : التاريخ العربي والمورخين ج ٢ الكويت .
- ابن شداد : الإعلاق الخطيرة - قسم حلب (دمشق ١٩٩١ م) .
- عمر رضا كحاله : معجم المؤلفين ج ١٣ ، ج ١٤ دار أحياء التراث العربي « ونسخة دمشق ١٩٦١ م » .
- ابن العديم : زبدة الحلب في تاريخ حلب (دمشق ١٩٥٤ م) بغية الطلب في أخبار حلب ج ٤ و ج ٦ ، دمشق ١٩٧٩ .
- محمد راغب الطباخ : أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ج ٤ « حلب دار القلم العربي » طبعة ١ ، ١٩٢٣ وطبعة ٢ ، ١٩٨٩ .
- محسن الأمين : أعيان الشيعة ج ١٠ ، بيروت ١٩٨٣ .
- مصطفى جواد : « مجلة الكتاب » مصر العدد ٦ لسنة ١٩٤٨ م .
- الغزى : نهر الذهب في تاريخ حلب « المطبعة المارونية » .
- الشيخ اقابزرك الطهراني : الذريعة إلى تصانيف الشيعة ج ١ وج ٣ ، بيروت ١٩٨٣ .
- المقرizi : الخطط ج ١ ، ١٣٢٥ هـ - وكتاب السلوك ج ١ وج ٣ طبع القاهرة ١٩٣٩ م .
- ابن قاضي شهبه : الكواكب الدرية في السيرة التورية - والإعلام .
- القفطى : تاريخ الحكماء « طبعة ليسيك ١٩٠٣ م وطبعة القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- كرد على : خطط الشام ج ٢ ، ج ٤ (دمشق ١٩٣٨ م) ، طبعة ١٩٢٥ م .
- ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٢ ، مصر السعادة .
- ياقوت الحموي : معجم البلدان (١٣٢٣ هـ) معجم الأدباء (١٩٣٦ م) .

موقف مصر من قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل

في ضوء وثائق الخارجية المصرية

د. عبد العميد عبد الجليل شلبي^(*)

تعددت مصادر تاريخ العرب منذ فجر التاريخ حتى الآن من نقوش وأثار وكتابات وكانت الوثائق بطبعية الحال مصدر من مصادر تاريخ العرب ومعرفة أحواهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وحينما دونت الوثائق لم يكن يدرك بخلد كاتبها أنها ستكون مرجعاً تاريخياً ، بل كانت تدون لحفظ الحقوق ولتنظيم العلاقات سواء على مستوى الدول (كمعاهدات واتفاقيات) أو على مستوى الأفراد (كوثائق البيوع والوثائق الشرعية وغيرها) ووثائق وزارة الخارجية المصرية^(*) تعد من أهم مصادر تاريخ العرب الحديث والمعاصر نظر لأنها أقدم زمنياً من غيرها في الدول العربية الأخرى.

ولأهمية هذه الوثائق التاريخية قسمت هذه الدراسة قسمين :

(أ) قسم نظري .

أولاً : القسم النظري :

(أ) كيفية تصنيف هذه الوثائق في دار الوثائق القومية :

تعد وثائق الخارجية المصرية من الوثائق البكر التي تم السماح للباحثين بالاطلاع عليها منذ فترة ليست بالبعيدة ، وتحفظ معظم هذه الوثائق بدار الوثائق القومية^(*) بالقاهرة وهناك مجموعة أخرى محفوظة بقصر عابدين ، وتناول وثائق الخارجية المصرية كافة المسائل التي تتعلق بالشئون السياسية (داخلية وخارجية)، والاقتصادية ، والاجتماعية ولم ترصد هذه الوثائق كل ما يتعلق بمصر فحسب بل أنها ترصد ما يتعلق بالدول العربية والدول الأجنبية - أحياناً .

(*) جامعة الأزهر .

ويوجد في دار الوثائق - فيما يخص وثائق الخارجية - ما يقرب من خمسة فهارس هي :

- ١ - الأرشيف السري القديم « جزءان » .
- ٢ - الأرشيف السري الجديد « جزءان » .
- ٣ - أرشيف الإدارة الاقتصادية .
- ٤ - أرشيف الإدارة الأولية .
- ٥ - الأرشيف العادي .

وقد تم الانتهاء من فهرسة الأرشيفين الأول والثاني ، ويجرى العمل في الأرشيفات الثلاثة الباقية .

أما الأرشيف السري القديم فيحتوى على ما يقرب من (٩٢٣) محفظة ، بكل محفظة عدد من الملفات المختلفة التي قد يصل بعضها إلى ثلاثين (٣٠) ملف وبمحضر ملفات هذا الأرشيف ، نجد أنه يهتم بالأمور القنصلية والاجتماعية والصحية والاقتصادية ، وجاءت غالبية الوثائق بهذا الأرشيف مكتوبة باللغة الفرنسية باستثناء بعض الوثائق التي كتبت باللغة العربية .

أما الأرشيف السري الجديد ، ففيه ما يقرب من ألف وستمائة وسبعين عشرة محفظة (١٦١٧) تصل الملفات في بعضها إلى (١٧) ملف .

وتتناول معظم الوثائق الخاصة بهذا الأرشيف الأمور السياسية ، بالإضافة إلى الأمور التجارية . ويتناول هذا الأرشيف الفترة من العشرينات حتى بداية السبعينيات من هذا القرن .

وتجدر بالذكر ، أن الأرشيف السري الجديد به مادة غزيرة جداً لفترة الخمسينات ، حيث الأحداث السياسية الهامة التي أعقبت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ م . ولللغة السائدة في كتابة هذا الأرشيف هي اللغة العربية ، اللهم بعض

الوثائق الخاصة بفترة العشرينات والثلاثينات والتي كتب بعضها باللغة الفرنسية ، ويعود السبب في كتابة بعض هذه الوثائق باللغة الفرنسية إلى أنها فرضت كلغة أساسية للعمل الدبلوماسي .

وبالإضافة إلى الأرشيفات الخمسة - المذكورة آنفا - هناك بعض الأرشيفات الخاصة بدول معينة ، فهناك على سبيل المثال ثلاث محافظ خاصة بالمراسلات الواردة من السفارة المصرية بمدحه والرد عليها ، وهي تغطي الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٩ م وكلها تقارير سياسية ، اللهم بعض الملفات التي تتناول بعض الأمور الاقتصادية وأمور الحج . هذا يتيح عرض لكيفية تصنيف هذه الوثائق وكيفية فهرستها ، وهنا يبرز سؤال وهو : هل من الممكن تزيف تلك الوثائق ؟

الإجابة في رأي لا ، حيث تعد هذه الوثائق من الوثائق الرسمية ولا يعتد بها إلا إذا كانت ممهورة بخاتم الوزارة أو خاتم السفارة ، مع توقيع الراسل عليها ، فضلا عن أن هذه الوثائق ترسل عادة بالحقيقة الدبلوماسية حسب درجة الأهمية أو السرية .

وهناك أمر آخر وهو أنه حينما كان يتم الرد على الوثائق الصادرة والواردة من وإلى الوزارة كان يرمي إليها برقمها وملخصها فإذا ما دست برقية على السفارة أو على الوزارة كان من اليسير اكتشافها ، خاصة وأن هناك بعض الرموز الاصطلاحية المتفق عليها بين الوزارة والبعثات الدبلوماسية في الخارج ، وإذا زيفت وثيقة خاصة بالسفارة أو الوزارة كان يمكن اكتشافها من ألفاظها أو من الخاتم الذي تختتم به .

وهناك بعض الأمثلة على ذلك حيث دست بعض المستندات على السفارة المصرية في بيروت ووصلت المستندات المزيفة إلى السفارة السعودية في بيروت على أنها صورة طبق الأصل لتقارير صادرة من السفارة المصرية ولكن تم الكشف عن هذه الوثائق من خلال الصياغة التي صيغت بها ، حيث أستعمل المزورون

الفاظا ، وتعابير سورية ، أو لبنانية ، مما لا يستخدم في الصياغة المصرية^(٠) ومن هنا كان الجواب على سؤال عما إذا كان من الممكن تزيف الوثائق المصرية أم لا ؟ ، بالنفي .

(ب) كيفية الاطلاع على هذه الوثائق :

هناك العديد من الإجراءات التي على الباحث أن يتبعها حتى يتسلى له الاطلاع على وثائق الخارجية المصرية ، وتكون هذه الإجراءات على النحو التالي:

- ١ - خطاب موجه من الجهة المسجل بها موضوع البحث إلى مدير عام دار الوثائق القومية ، يحدد فيه الموضوع وال فترة الزمنية .
- ٢ - يملأ الباحث الاستمارات ال لازمة لاستخراج التصريح .
- ٣ - ضرورة الحصول على موافقة الأمن بدار الوثائق و تستغرق هذه الموافقة ما بين ٤٥ - ١٥ يوما .
- ٤ - خطاب موجه من الجهة المسجل بها موضوع البحث إلى السيد السفير مدير إدارة المعلومات بوزارة الخارجية المصرية، يحدد فيه الموضوع وال فترة الزمنية.
- ٥ - تستغرق هذه الموافقة عدة أشهر تتراوح ما بين شهر إلى ستة أشهر حسب أهمية الموضوع .
- ٦ - بعد موافقة الأمن بدار الوثائق يتم استخراج تصريح بالاطلاع على الوثائق يدون فيه رقم التصريح ورقم الموافقة ، وجميع البيانات الشخصية للباحث ، وموضوع البحث .
- ٧ - لا يحق للباحث الاطلاع على الوثائق إلا بعد الحصول على موافقة إدارة المعلومات بوزارة الخارجية .
- ٨ - غير مسموح بتصوير هذه الوثائق لأنها تعد من الوثائق السيادية ولا يتم التصوير منها إلا إذا وافقت الجهات المعنية بوزارة الخارجية .

٩ - هناك مدة اعتبارية للتصريح الذي يحصل عليه الباحث وهي خمسة أعوام وأحياناً يتم التجاوز عنها لحين الانتهاء من البحث .

١٠ - تسرى هذه الإجراءات على المصريين والعرب والأجانب بدون استثناء .

(ج) أهمية وثائق الخارجية المصرية :

قبل استعراض أهمية هذه الوثائق ينبغي أن نحدد أهميتها وخصائصها . الواقع إن هذه الوثائق عبارة عن تقارير يومية ترسل من الهيئات الدبلوماسية المصرية (سفارات - مفوضيات - فنصليات) في الخارج إلى الوزارة والعكس ، وهي تتناول الأحداث الجارية - زمن كتابة الوثيقة - ويستعرض فيها السفير أو الوزارة الآراء المختلفة في موضوع ما ، وأحياناً يرفق بالمراسلات التي يبعث بها السفراء بعض التقارير التي يكتبها المستشارون واللاحق بناء على تكليف من السفير أو القنصل أو الوزير المفوض . وتكون هذه التقارير ، في معظم الأحيان مستخلصات للقاءات تمت بين المستشار أو الملحق مع بعض المسؤولين في بلد ما ، بالإضافة إلى مستخلصات لأهم ما تناقلته الصحفة ووكالات الأنباء في ذلك البلد . وهذه الوثائق ليست خاصة بالمراسلات بين الوزارة والهيئات الدبلوماسية فحسب ، بل تضم أيضاً محاضر الجامعة العربية والمراسلات التي تبودلت بين الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات العربية والأجنبية ، بالإضافة إلى نصوص بعض المعاهدات والاتفاقيات (تجارية - اقتصادية - زراعية - سياسية ... الخ) وربما يوجد فيها بعض المذكرات لكتاب الشخصيات كمذكرة الملك فاروق ملك مصر ، وكانت تنشر في بعض الصحف الأجنبية .

أما أهمية هذه الوثائق فلا يمكن الحكم عليها إلا بقراءة بعض النماذج ومنها:

١ - وثائق تبرز التضامن العربي :

فمن الوثائق الهامة التي تبرز التضامن العربي والوحدة العربية تلك المراسلات التي تبودلت قبيل عقد اللجنة التحضيرية لتكوين الجامعة العربية ، والتي انعقدت

فيما بين يوليو / تموز - أغسطس / آب ١٩٤٤ م بين مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر والزعماء العرب ، من أجل تكوين الجامعة العربية وبرز خلال تلك المراسلات حرص العرب على ضرورة إيجاد ممثل لفلسطين في هذه المجتمعات ، ومدى تضافر الجهود العربية للحفاظ علىعروبة فلسطين ، وتجلى هذه المراسلات وهذه الروح من خلال الرسالة التي بعث بها الملك عبد الله بن الحسين إلى رئيس الوزراء النحاس باشا بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٦٣ هـ الموافق ١٤ أغسطس / آب ١٩٤٤ م مبينا له أهمية تمثيل الفلسطينيين في هذه اللجنة، وموضحا خطراً صهيونية ليس على فلسطين وحدها بل على ما وراءها من بلاد عربية أيضاً ، وفي مقدمتها الأردن . وفي نهاية الرسالة اقترح الملك عبد الله بعض الأسماء الفلسطينية لتمثيل الجانب الفلسطيني في اللجنة التحضيرية (*) وهناك أيضاً رسالة أخرى تلقاها النحاس باشا من السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان معرباً عن موافقته على الاشتراك في اللجنة التحضيرية ، وكذلك عن أمله في أن يكون هناك ممثلون لفلسطين في تلك المجتمعات . وفي نهاية الرسالة أعرب له عن أن غياب فلسطين عن المجتمعات لن يزيد ممثلي شقيقاتها إلا عطفاً على قضيتها وتمسكاً بحقوقها (**) .

٢ - وثائق تبرز سياسة مصر تجاه بعض القضايا العربية :

من الأمور الهامة التي تناولتها الوثائق المصرية على المستوى السياسي المصري واتجاهات وزارة الخارجية تجاه القضايا العربية ، ذلك الاجتماع الذي عقد تحت اسم « المؤتمر الدبلوماسي العربي » بتاريخ ٤ فبراير / شباط ١٩٥٠ م ، وهو خاص بوزارة الخارجية المصرية ، حيث حضره وزير الخارجية والسفراء المصريون في الدول العربية وفي نهاية المؤتمر تم إصدار عدة قرارات سرية للغاية ، ومن أهم وأخطر - تلك القرارات ما كان يتصل بموقف مصر وسياساتها تجاه موضوع

(*) انظر الملحق رقم (١) .

(**) انظر الملحق رقم (٢) .

الاتحاد سوريا والعراق (مشروع الهلال الخصيب) حيث صدر عن المؤتمر عدة قرارات في هذا الشأن منها :

١ - يكون الموقف الرسمي للحكومة المصرية هو الحياد المطلق بين جميع التيارات الموجودة داخل سوريا .

٢ - معارضة الاتحاد بين البلدين بطريق مفتعل .

٣ - تشجيع مظاهر التقارب بين مصر وسوريا .. الخ (١) .

أى أن القرارات طالبت بأن تكون سياسة مصر في هذا الموضوع ذات شقين ، شق ظاهري وهو الحياد المطلق بين جميع التيارات السياسية السورية سواء التي تدعو للوحدة مع العراق أو التي تدعو للوحدة مع مصر ، وشق آخر سري وهو عرقلة هذا المشروع وعارضته بصورة مفتعلة مع تشجيع مظاهر التقارب بين مصر وسوريا حتى يتم فشل المشروع .

٤ - وثائق تبرز تعاون مصر مع جامعة الدول العربية :

وهناك وثائق تظهر مدى التعاون بين مصر وجامعة الدول العربية فيما يختص بالشئون الدولية والعربية ومن ذلك ، تلك المذكورة التي بعثت بها الإدارة السياسية بجامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية المصرية تحفيظها علما بطلب إماماة عمان الداخلية الانضمام إلى الجامعة ١٩٥٤ م ، وتطلب من وزارة الخارجية المصرية تزويدها بما تستطيع من بيانات أو وثائق خاصة بشئون إماماة عمان ووضعها السياسي (٢)

(١) انظر وثائق الخارجية المصرية . محفظة ١٩٨ / ٤ / ١٤٠١ ملف " سرى جداً " المؤتمر

" الدبلوماسي العربي " فبراير ١٩٥٠ م

(٢) انظر الملحق (٣) .

٤ - وثائق تبرز التأييد الشعبي للقضايا العربية :

ومن الوثائق التي تبرز التضامن العربي على المستوى الشعبي ما جاء إبان أزمة السويس من برقىات تندد بالاستعمار والمستعمرىن ، وتويد الموقف المصرى . ومن هذه الوثائق البرقية التى أرسلها أحد خطباء المساجد فى سوريا إلى الرئيس جمال عبد الناصر مؤيدا له ولسياسته، وينقل إليه عاطفته وعاطفة الشباب السوري تجاه مصر ورئيسها وقضيتها.

٥ - وثائق تصحح بعض الأخبار المغلوطة :

وكما توجد وثائق هامة تبرز لنا التعاون العربى والسياسة العربية وبعض المواقف الشعبية ، فهناك وثائق أخرى على درجة كبيرة من الأهمية ومهمتها تصحيح بعض الأخبار المغلوطة ، ومنها - على سبيل المثال - ما ذكرته إحدى الدوريات الأجنبية Middle East Journal في عددها شتاء عام ١٩٥٧ م العدد (١) رقم (١) بتاريخ ٢٢ ديسمبر / كانون أول ص ٧٦ ، بأن وزير خارجية ألمانيا الغربية صرّح بأنه « يستعجل حكومته لوقف دفع التعويضات لإسرائيل ودفعها لمصر بدلا منها » فالباحث في موقف حكومة ألمانيا الغربية من أزمة السويس عام ١٩٥٦ م حينما يعتمد على هذه الدورية سوف يورد هذا الخبر على أنه حقيقة مسلّم بها ، ولكن بالرجوع إلى وثائق الخارجية المصرية ، نجد أن الخارجية المصرية قد تعجبت حينئذ من هذا الخبر لأنّه يخالف الواقع ويتنافى مع ما كان يذكره وزير خارجية ألمانيا الغربية من أن بلاده سوف تستمر في دفع التعويضات لإسرائيل بدون النظر إلى النزاع العربي / الإسرائيلي ، فأرسلت الخارجية بدورها إلى المستشار الصحفى بالسفارة المصرية فى واشنطن - حيث تصدر المجلة - تستعلم منه عن صحة هذا الخبر ، فأرسل الأخير بدوره إلى رئيس تحرير المجلة الذى أفاد « بأن خطأً مطبعيا قد وقع في كتابة الخبر ، وأن التصريح المشار إليه صدر عن وزير خارجية ألمانيا الشرقية وليس الغربية كما ورد خطأً في المجلة » (*)

(*) انظر وثائق الخارجية المصرية - محفظة ٣٩٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٨ وثيقتان بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢١ ، ١٩٥٧/٦/١١ من وكيل الخارجية إلى المستشار الصحفى لسفارة مصر بواشنطن والرد عليها برقم ١١٥ .

وكان الأمر يستلزم نشر تكذيب أو تصحيح للخبر في العدد التالي أو في الأعداد التالية في نفس المكان كما تنص الأعراف ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث وظل الأمر كما هو بصورته المغلوطة ولكن الوثائق على هذا النحو قد صحيحت خطأً لم تصححه الجلة التي أوردت الخبر المكتوب .

٦ - وثائق تبرز مساعدات مصر لبعض الدول على المستوى الفردي :

تكتظ وثائق الخارجية المصرية بالعديد من الوثائق التي توضح المساعدات المصرية لبعض الأقطار العربية الشقيقة ، وعلى سبيل المثال تلك البرقية التي وردت إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية من السفارة المصرية بالرباط بشأن الوضع السياسي في المغرب وكيفية مساعدة مصر والدول العربية لهذا البلد الشقيق . وأهم ما ذكره التقرير في هذا الشأن هو ضرورة طرد الكادر الفني الفرنسي الذي تستعين به الحكومة المغربية وإحلال العرب من الفنانين محله وضرورة مناصرة مصر للعناصر المغربية للاتجاه نحو الدول العربية (**) .

هذا عرض موجز لأهمية هذه الوثائق سواء في مجال التعاون العربي أو في مجال تصحيح بعض المفاهيم والمواقف السياسية .

- أضواء على القسم النظري :

جدير بنا قبل البدء في الجزء التطبيقي أن نلقى الضوء على القسم النظري من خلال الصعوبات التي تواجه الباحث في هذه الوثائق ، والاقتراحات التي يمكن بها تلافي تلك الصعوبات .

- من الصعوبات التي تواجه الباحثين في هذه الوثائق منع التصوير منها باتاً إلا بالحصول على موافقة الخارجية المصرية ، وهذا لا يحدث إلا في القليل النادر جداً ، وبجهود خاصة ، مما يجعل بعض الباحثين يحصلون على الوثائق بطرق غير مشروعة . وهنا يجب فتح باب التصوير من هذه الوثائق ، كما هو متبع

(**) انظر الملحق رقم (٤) .

في كبرى دور الوثائق ، وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على تطوير دار الوثائق ، كما يكون مصدر دخل للدولة ، نظراً لأهمية هذه الوثائق ، التي اتجهت إليها أنظار الباحثين من كل مكان .

- ومن الصعوبات التي تواجه الباحثين أيضاً ، كثرة تكرار صور الوثائق في الملف الواحد . ويجب هنا تنقية هذه الملفات من الوثائق المتكررة ، حتى لا تكون مطمعاً لبعض الباحثين من ضعاف النفوس بتنزعها من الملفات .

- من الصعوبات التي تواجه الباحثين وجود بعض الوثائق الممزقة ، نتيجة لسوء التخزين والاستخدام ، مما يستدعي ضرورة نقل هذه الوثائق على مصغرات فيلمية أي / « ميكروفيلم » لسهولة حفظه والاطلاع عليه والتصوير منه دون أضرار .

- ومن الصعوبات - أيضاً - عدم التطابق بين ملفات المحفظة الواحدة في الموضوع.

- في أغلب الأحيان - وعلى سبيل المثال المحفظة رقم ١٣٢٨ بها عدد ثلاث ملفات وهي :

١ - ملف رقم ١٤٢/١٣٩ ج ٢ « عرض مسألة قناة السويس على مجلس الأمن أكتوبر ١٩٥٦ ». .

٢ - ملف رقم ١٤٣/١٣٩ « المجلس الدولي للأرز - اجتماعات اللجان ».

٣ - ملف رقم ١٤٣/٩ « اللجنة الخاصة ببحث مشاكل تصريف ومداركة السلع الغذائية والزراعية » .

فنلاحظ أن ملفات المحفظة لا يربطها موضوع واحد كما أن الفترة الزمنية متباينة فالملف الأول في عام ١٩٥٦ م ، والثاني عام ١٩٥٣ م ، والثالث ٤٩ - ١٩٥٠ م ، فيجب حصر الملفات الخاصة بموضوع واحد ووضعها في محفظة أو محفظتين حسب عدد الملفات وتأخذ أرقاماً مسلسلة حتى يسهل الاطلاع عليها .

- ومن الصعوبات التي تواجه الباحثين وجود عناوين لبعض الملفات في المخالف ، وبالرجوع إلى محفظة ما ، نجد أن هذا الملف مسحوب وبالسؤال عنه لا تجد إجابة ؟ وعلى سبيل المثال ملف رقم ٣٧ / ٤٠ / ١٣ (أحداث فلسطين السياسية) مسحوب من المحفظة رقم (١٥١٦) .

ومن الأمور التي توضح عدم الدقة في التصنيف ما لاحظه الباحث في الملف رقم ١٤ / ١ / ١٤ في المحفظة رقم ١٢٤٧ حيث أخذ الملف اسم ((الحالة على الحدود النجدية / العراقية)) وبالرجوع إلى الملف وجد أن الورقة الأولى فقط هي التي تتناول هذا الموضوع وبقي الملف لا يمت للموضوع بصلة . وهذا الأمر يستدعي تأليف لجنة متخصصة لقراءة هذه الوثائق وتصنيفها حسب الموضوعات وحسب درجة الأهمية .

وبعد ، فهذه بعض الصعوبات التي قد تواجه الباحثين في وثائق الخارجية المصرية ، ولكنها لا تمثل شيئاً في سبيل الحصول على المعلومة المفيدة والجديدة ، ونجعلنا نقف على وجهة النظر المصرية والعربية من خلال وثائق عربية صميمه وليس من خلال الوثائق الأجنبية وحدها .

* * *

ثانياً : القسم التطبيقي :

هذا القسم أفردته للحديث عن « موقف مصر من قضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ». وهذه القضية تعد من القضايا السياسية ذات الصبغة الاقتصادية ، فالاقتصاد والسياسة عاملان متداخلان مترجان من الصعب الفصل بينهما . وترجع فكرة التعويضات إلى عام ١٩٤٣ م وكان صاحبها أحد اليهود الصهاينة في الولايات المتحدة وهو جورج لاندوير George Landauer ، ثم تولى الصهيوني زجفريد موسى Siegfried Moses أمر عرضها أمام الرأي العام العالمي منذ عام ١٩٤٤ (١) .

وقد بدأت المفاوضات المباشرة بين ألمانيا وإسرائيل بشأن هذه التعويضات اعتباراً من مارس (آذار) ١٩٥٢ م، حيث وافق الكنيست الإسرائيلي على الدخول في مفاوضات مباشرة مع ألمانيا بشأن التعويضات بأغلبية ٦١ - ٥٠ صوتاً. وقد استمرت المفاوضات ما يقرب من سبعة أشهر ثم خلاها الاتفاق على حجم التعويضات وكيفية سدادها، وانتهت بعقد اتفاقية لوكسembourg في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ م^(٢).

وقد تم التصديق على هذه المعاهدة من قبل البرلمان الألماني بمجلسيه البوندستاج^(*) Bundestag في ١٨ مارس (آذار) ١٩٥٣ م ووافق عليها بأغلبية ٢٣٨ ضد ٣٤ وامتناع ٨٦ صوتاً، والبوندسرات^(**) Bundesrat في ٢٠ مارس ١٩٥٣ م الذي وافق عليها بالإجماع، وعقب ذلك وقع عليها رئيس الجمهورية د. هس Heuss وأصبحت قانوناً نافذاً منذ ٢٠ مارس (آذار) ١٩٥٣ م على أن يبدأ تنفيذها من أول إبريل (نisan) ١٩٥٣ م^(٣).

وتم استيفاء اتفاق بروكسيل بحلول عام ١٩٦٥ م ولكن كانت هناك بعض التعويضات الفردية تقوم ألمانيا بدفعها للأفراد اليهود الذين تعرضوا أو ذرورهم للاضطهاد، وسوف تستمر هذه التعويضات حتى عام ٢٠٣٠^(٤).

وكان السبب في عقد ألمانيا لهذه الاتفاقية كما يقول «اهر فون برانتانو Von Brantano» وزير خارجية ألمانيا «أن هذه التعويضات أعطيت لإسرائيل نتيجة لضغوط معينة - حدثت في الماضي - على ألمانيا»^(٥) هذا عن اتفاقية التعويضات، أما عن موقف مصر من هذه الاتفاقيات فيدور في محورين :

(*) البوندستاج : أحد مجلسي الهيئة التشريعية في جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) وأهمها وهو يمثل الشعب وي منتخب انتخاباً مباشراً . وي منتخب المستشار .

(**) البوندسرات : المجلس التشريعي الثاني في جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو أقل أهمية من البوندستاج لأن السلطة تتركز في البوندستاج وهو يتكون من أعضاء يمثلون حكومات الولايات الألمانية .

(أ) موقف مصر في الإطار العربي .

(ب) موقف مصر منفردة .

المحور الأول : موقف مصر من اتفاقية التعويضات في الإطار العربي :

أخذت جامعة الدول العربية على عاتقها منذ إنشائها - وحتى الآن - الدعوة للقضية الفلسطينية ، والعمل على نصرة عرب فلسطين ، وتحث الحكومات العربية على اتهاج هذه السياسة (٦). وعقب بدأ المفاوضات الألمانية / الإسرائيلية - بشأن التعويضات ، جاء أول تحرك عربي في مارس (آذار) ١٩٥٢ م وكان هذا التحرك من جانب سوريا ، التي اقترحت أن تتحرك الدول العربية لمنع وصول هذه التعويضات إلى إسرائيل ، وفي مقابلة بين الوزير المفوض المصري بدمشق (حسين عزيز) والأمين العام لوزارة الخارجية السورية ، اقترح الأخير أن تسعى الدول العربية لدى الدول الكبرى الثلاث (أمريكا - فرنسا - بريطانيا) لكي يعملا على تحويل مبلغ التعويضات المقرر إعطاؤه لإسرائيل من ألمانيا لصالح لاجئ فلسطينيين الذين شردتهم الحكومة الإسرائيلية وعدهم ما يقرب من مليون عربي (٧).

وبناء على الاقتراح السوري ، أرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى الحكومة الألمانية عن طريق القنصل المصري بفرانكفورت ، وخلال استفسار القنصل المصري عن مصير هذه المذكرة من الهر (فون اتسدورف Von Etzdorf مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية ، يقول القنصل المصري (إنني فهمت من حديث اتسدورف أن حكومة ألمانيا الغربية لا تربطها أية صلة رسمية أو غير رسمية بجامعة الدول العربية ، وهذا يهم حكومة ألمانيا الغربية أن تعرف هل يمكن اعتبار المذكرة المقدمة من الجامعة هي مذكرة الحكومة المصرية فقلت أن مذكرة الجامعة مقدمة فقط عن طريق الحكومة المصرية (٨). وفي نهاية التقرير ينصح القنصل المصري بضرورة تقديم مذكرة احتجاج مصرية إلى الحكومة الألمانية ، وأن تخدو باقي الدول العربية حذو مصر ، على أن يصر العرب في احتجاجاتهم على ضرورة تعويض اللاجئين العرب خاصة وأن المعاهدة لم توقع بعد (٩).

وبعد توقيع معااهدة لو كسمبورج ، وحينما لم تأت مذكرة الجامعة العربية بنتيجة مرجوة ، سعت سوريا بطريقة منفردة لدى الحكومة الألمانية ، حيث أرسلت د . مأمون الحموى المستشار بوزارة الخارجية السورية لمقابلة المسؤولين فى الحكومة الألمانية لبحث موضوع التعويضات ، وعقب لقائه بهم تقابل الحموى مع القنصل المصرى فتباحثا فى أمر التعويضات ، ثم استقر رأيهما على عدة أمور ك المقترنات تعرض على مجلس الجامعة العربية للنظر فيها ومنها :

- ١ - اتخاذ قرار جماعى بقطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا فى حالة إذا ما أقر البرلمان الألماني مشروع الاتفاق .
- ٢ - إجراء مباحثات بين الدول العربية وبين حكومة ألمانيا على أساس عدم الموافقة على تعويض إسرائيل بتاتا ، وإلا فيكون تعويضها لأفراد اليهود فقط الذين أضيروا .
- ٣ - الاحتجاج لدى الحكومة الأمريكية بسبب ضغطها على ألمانيا لدفع التعويضات لإسرائيل الخ (١٠).

وفى اقتراح آخر من القنصل العام المصرى - مع قرب تبادل التمثيل الدبلوماسى بين العرب وألمانيا - اقترح أن تطلب الحكومات العربية من ألمانيا التزام فى إرسال ممثليها إلى البلاد العربية إلى أن يتضح موقفها من مسألة التعويضات ، وذلك حتى تشعر الحكومة الألمانية بأن البلاد العربية جميعها جادة فى موقفها مع ألمانيا من اتفاقية التعويضات لإسرائيل (١١) .

وعلى الرغم من احتجاجات العرب على توقيع اتفاقية التعويضات أعلن المستشار الألماني آديناور Adenauer أنه وقع على الاتفاقية « وبذلك فإنه حافظ على كلمته » (١٢). أى أن هذه الاحتجاجات لم تؤثر فى قرارات المستشار الألماني ، وإن كانت قد أحدثت بعض التأثيرات لدى بعض المسؤولين حيث أعلن وزير الخارجية الألمانية - آنذاك - (فون إكاردت Von Ekardet) أن هذه الاتفاقية لن تضر بالعرب بأى شكل من الأشكال (١٣). كما أثرت الدعاية العربية

في بعض الأوساط الألمانية حيث قدم ما يقرب من ثلاثة عضو في البوندستاج Boundstag يمثلون أربعة أحزاب رسالة إلى الحكومة تحذرها وتطالب بعدم التصديق على معايدة لوكسemburg وضرورة مراعاة رد الفعل العربي^(١٤).

ومع منتصف شهر أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٢ م سافر إلى بون وفد يمثل أعضاء جامعة الدول العربية لمباحثة الحكومة الألمانية في اتفاقية التعويضات . وقد أجرى الوفد مقابلات مع المسؤولين الألمان ، ولم تؤت هذه الاتصالات ثمارها بل أن الوفد لم يفلح في إقناع المسؤولين في ألمانيا بوجهة النظر العربية^(١٥) .

وبعد فشل الوفد وعودته من ألمانيا ، اجتمعت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية في نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥٢ م واتخذت عدة قرارات كان منها:

١ - تقديم مذكرة احتجاج إلى حكومة ألمانيا الغربية تتضمن أنه في حالة التصديق على معايدة التعويضات الألمانية مع إسرائيل فستجد دول الجامعة العربية نفسها مضطرة إلى釆取 الإجراءات التي ولا شك ستؤثر على العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا الغربية والدول العربية .

٢ - قبول الدخول في محادثات مع حكومة جمهورية الاتحاد الألماني بشأن معايدة التعويضات بينها وبين إسرائيل ، على أن تحرى هذه المحادثات في القاهرة بين وفد يمثل ألمانيا ووفد يمثل حكومات دول الجامعة العربية ، ويؤلف من عضو أو أكثر من كل هذه الدول^(١٦) .

وبالفعل أرسلت الجامعة العربية مذكرة إلى الحكومة الألمانية ، أوضحت فيها التهديد الذي تمثله اتفاقية التعويضات للدول العربية ، وأن هذه الدول لا يمكنها أن تغض النظر عن المساعدة الضخمة التي تقدمها ألمانيا لدوله هي في حالة حرب معها . وبيّنت المذكرة أنه نظراً للعدم استجابة الحكومة الألمانية للاحتجاجات العربية - فردية وجماعية - وعزّزها على التصديق على المعايدة ، فإنها مضطّرّة للدفاع عن مصالحها ، وأنها قد تضطر إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع

الجمهورية الاتحادية فوراً « ولما كانت الدول العربية تأمل في ألا تضطر إلى اتخاذ أي إجراء من هذا النوع فهي تتضرر أن تقوم الجمهورية الاتحادية فوراً بعمل يتفق مع ما عرضته من بدء محادثات مع الدول العربية بالطرق الدبلوماسية » (١٧).

ونتيجة للمذكورة العربية ، حذر السياسي الألماني « فرانز جوزيف شتراوس Franz Josef Strauss أحد زعماء الحزب الاشتراكي المسيحي في بيان له في ٥ يناير (كانون ثان) ١٩٥٣ م ، أن توقيع الاتفاق مع إسرائيل ربما يكلف ألمانيا خسارة في السوق العربي تصل إلى مليار ومائة وتسعون مليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة (١٨) .

واستمرت جهود مصر بالتعاون مع جامعة الدول العربية في التضييق على هذه الاتفاقية ، حيث طلبت مصر من الجامعة إدراج قضية التعويضات في جدول الجامعة ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣ م وذلك نتيجة لخرق ألمانيا وإسرائيل بنود هذه الاعادة بالسماح لإسرائيل بشراء منتجات من إنجلترا وخصم قيمتها من حساب التعويضات المستحق لها قبل ألمانيا الغربية ، إذا أن إسرائيل بهذا العمل تستطيع الحصول على كل ما تحتاجه من سلع أساسية حربية كانت أو غيرها من كافة أنحاء العالم على حساب اتفاقية التعويضات (١٩) .

وفي لقاء جمع السفير المصري والقائم بأعمال المفوضية السورية ووزير العراق المفوض بيون اقترحوا خلال اللقاء ضرورة مراقبة تنفيذ نصوص الاتفاقية بدقة كما جاءت ، والحلولة دون مساعي إسرائيل لتزيد من حصتها باستدعاء انتباه الحكومة الألمانية إلى أن هذا الموقف يعتبر موقفاً عدائياً ضد العرب (٢٠) .

ونتيجة لرصد الدول العربية لنوعية البضائع التي تحصل عليها إسرائيل من أموال التعويضات ، أصدرت الجامعة العربية في جلستها الثامنة من دور الانعقاد العادى العشرين بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٥٤ م عدة قرارات كان منها « أن تقوم الحكومات العربية بالاتصال بالحكومة الألمانية وإفهامها أن هناك مواد وخامات وآلات تصدر إلى إسرائيل من شأنها أن تساعد على تنمية اقتصاديات إسرائيل

وزيادة قدرتها على الإنتاج الحربي ولا يسع الدول العربية السكوت على مثل هذه الأمور » (٢١) .

وحيثما أعلنت إسرائيل عزماً على عقد قرض من ألمانيا الغربية بناء على اتفاقية التعويضات ، وقرض آخر من البيوتات المالية الألمانية ، تدارست اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هذا الأمر في ١٩٥٤/٩/١٠ م وقررت ما يلى « تبذل الحكومات العربية المساعي الازمة للثبت من الأخبار التي وردت منبعثات العربية في ألمانيا والمتعلقة بسعى إسرائيل لعقد قرض بمائة مليون دولار من الحكومات الألمانية وخمسة وثلاثين مليون دولار من البيوتات المالية ، واتخاذ الوسائل الازمة لإحباط ذلك المسعى » (٢٢) .

وبناءً على ذلك استدعي وكيل وزارة الخارجية بالإدارة الاقتصادية ، القائم بأعمال السفارة الألمانية بالقاهرة وأبلغه ما سيترتب على ذلك النها - إن صحي - من استياء شديد في مصر وفي الدول العربية مما يعرض العلاقات بينهم وبين ألمانيا للخطر ، فأنكر القائم بالأعمال معرفته بهذا الخبر حتى يستعلم عنه من حكومته وفي ٩ / أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤ م تقابل مرة أخرى مع مدير الإدارة الاقتصادية بالوزارة وأخيره نفي حكومته تقياً باتاً لهذا الخبر ، وأنه لا علم لها بالمفاوضات الدائرة بين بعض البيوتات التجارية الألمانية وإسرائيل (٢٣) .

واستمراراً لجهود الجامعة العربية لوقف أي قروض جديدة من ألمانيا لإسرائيل قررت في اجتماعات اللجنة السياسية بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥ م (بمواصلة السعي الدبلوماسي لدى ألمانيا الغربية لإحباط محاولة إسرائيل الحصول على قروض منها) (٢٤) .

وتواترت اجتماعات العرب الرسمية وغير الرسمية ، ومن بينها ذلك الاجتماع الذي عقده رؤساءبعثات الدبلوماسية للدول العربية في بون بتاريخ ٦/٦/١٩٥٦ م ناقشو خلاله موافقة المجلس النيابي الألماني البوندستاج *Bundestag* في جلسته بتاريخ ٦ / يونيو (حزيران) ١٩٥٦ م على مشروع

قانون لزيادة المبالغ المخصصة لتعويض جميع من اضطهدا في ألمانيا خلال الحكم النازى . وفي نهاية اللقاء أصدر المجتمعون قرارا بضرورة الاتصال بحكوماتهم لشرح الموقف ذاكرين (أن ما يخشى الآن ليس صدور القانون الجديد لزيادة مبالغ التعويضات فحسب ، بل يخشى أيضا ألا تكون هذه الزيادة هي الأخيرة ، وأنه يجب اتخاذ إجراء جماعي سريع للإضرار بمصالح ألمانيا الاقتصادية في البلاد العربية ، حتى تشعر ألمانيا بسخط الدول العربية على موقفها إزاء اليهود عسى أن يتحرك الرأى العام الألماني ويندد بسياسة حكومته ^(٢٥)). وعقب انتهاء العدوان الثلاثى على مصر أرسلت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٦ م أخيرتها فيها بأن ألمانيا - رغم وقوع العدوان على مصر واشتراك إسرائيل فيه - لا زالت مستمرة في دفع التعويضات مما يقوى الجانب المعتمى ، واقترحت أن تقوم وزارات خارجية الدول العربية باستدعاء ممثل الحكومة الفيدرالية وإبلاغهم (قلق الحكومات العربية من سياسة ألمانيا الغربية في هذا الشأن) ^(٢٦). وقد أرسلت الحكومات العربية مذكرات بهذا المعنى إلى الحكومة الألمانية ولكنها لم تجد نفعا ^(٢٧). وفي الاجتماع الذى عقده المبعوثون الدبلوماسيون العرب فى بون فى ٨ مايو (أيار) ١٩٥٧ م تدارساوا أمر إرسال برقية احتجاج موحدة للحكومة الألمانية حول استمرارها في دفع التعويضات لإسرائيل ، فرأى المجتمعون أن هذه المذكرة قد تخرج موقف البعثات العربية في ألمانيا إذ أن الحكومة الألمانية قد تتشع عن قبولها من الناحية الشكلية ، وقد رأى المجتمعون « أنه من المعتذر حمل ألمانيا على الرجوع عن قرارها بدفع التعويضات بعد مضى فترة طويلة وبعد أن تم دفع معظم هذه التعويضات » ^(٢٨) .

وهكذا اقتنع الدبلوماسيون العرب في ألمانيا باستحالة تغيير هذه الاتفاقية وأدرکوا أنه يجب على العرب أن يتخذوا خطوات أخرى بديلة للعمل الدبلوماسي وهو العمل الموحد من كافة الدول العربية باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد ألمانيا ،

مع الإشارة إلى أن أي تهديد كلامي يضعف موقف العرب من مشكلة التعويضات ومن أي مشكلة مستقبلية بين العرب والحكومة الألمانية (٢٩).

- المقاطعة العربية :

كانت المقاطعة العربية خاصة بإسرائيل ، وكان الهدف منها عمل حصار اقتصادي على إسرائيل حتى تضعف ويسهل بعد ذلك القضاء عليها ، وعقب التوقيع على اتفاقية التعويضات أعلنت دول الجامعة العربية مراراً وتكراراً أنها سوف تقاطع ألمانيا اقتصادياً إذا تم التصويت على المعاهدة . وعقب التصويت عليها أخذت اللجنة السياسية عدة قرارات بعد استيراد بضائع ألمانية بصورة غير مباشرة حتى لا يكون ذلك وسيلة لتهريب بضائع لحساب إسرائيل ، وإجبار المستوردين من ألمانيا على الحصول على شهادات من السلطات الحكومية المختصة والغرف التجارية أو اتحاد الصناعات بألمانيا تثبت أن البضائع المصدرة للبلدان العربية هي لحساب المصانع ولا تشكل جزءاً من التعويضات الألمانية لإسرائيل ، على أن تعتمد هذه الشهادة من إحدى القنصليات أو المفوضيات العربية بألمانيا . ولتنفيذ هذه التوجيهات ، أوصت اللجنة بتعيين موظف أو أكثر يتبع المكتب الرئيسي للمقاطعة ويكون مقره ألمانيا (٣٠) .

وأضاف المجلس الاقتصادي للجامعة بندًا ينص على مطالبة مكاتب المقاطعة بتحري وجمع المعلومات والوثائق الخاصة بتصريف بضائع التعويضات الألمانية المسلمة لإسرائيل في بلد آخر (٣١) ، حتى لا تسرب تلك البضائع إلى الدول العربية عن طريق بلد ثالث .

وبناء على ذلك أخذت مكاتب المقاطعة العربية تحرى عن الشركات التي يشتبه في تعاملها مع إسرائيل وتصدر بضائع إلى الدول العربية (٣٢) .

(٣٠) انظر على سبيل المثال : محفظة رقم ٧٨٩ ملف ١٤٠/١٢٣ ج ١٢ (مكتب مكافحة التهريب لإسرائيل) . تقرير عن الاجتماع الرابع الذي عقدته لجنة الاتصالات العربية في يونيو بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٢ م برقم بام ٤.

وقد يتسائل البعض ، ما مدى تأثير هذه المقاطعة على إسرائيل ؟

ما لا يدع مجالاً للشك أن المقاطعة العربية لإسرائيل قد أثرت بصورة كبيرة على مصالح إسرائيل الاقتصادية ، وأنها - كانت - تمثل خطراً حقيقياً على إسرائيل . وما يؤيد ذلك ، أن إسرائيل سعت في تلك الفترة إلى إنشاء إدارة خاصة في وزارة الخارجية الإسرائيلية تسمى «إدارة التخطيط السياسي الاقتصادي» وتكون مهمتها إعداد الخطط اللاحقة لمقاومة المقاطعة الاقتصادية التي يفرضها العرب ضد إسرائيل (٣٢) .

وهنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الأغراض السياسية إذا ما توحدت الكلمة والجهود وخلصت النيات .

هذا عن موقف مصر من قضية التعويضات في الإطار الجماعي العربي .

المحور الثاني : موقف مصر من قضية التعويضات منفردة :

كانت العلاقات المصرية الألمانية تسير سيراً طيباً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فكانت مصر أول دولة عربية تعلن إنهاء الحرب مع ألمانيا ، ثم تبعتها باقي الدول العربية (٣٣) . وعلى الجانب الاقتصادي دخلت مصر مع ألمانيا في عدة اتفاقيات تجارية كان أولها ذلك الاتفاق الذي أبرم في ٢١ ديسمبر / كانون أول ١٩٤٨ م . (٤*) ولكن عقب إعلان اتفاقية التعويضات تحركت مصر لأن مركزها في العالم العربي هو مركز الرعامة الأدبية الذي يتطلب منها عناء كبرى بجميع المحوادث التي تقع في تلك البلاد مع الإمام بجميع التيارات السياسية القائمة فيها ودراسة الاتجاهات التي تنتهجها تلك التيارات والرامي التي تستهدفها . ومن هذا المنطلق جاء موقف مصر المتبع لقضية التعويضات الألمانية لإسرائيل ، فقبل إبرام الاتفاقية سعت مصر لعمل دعاية مضادة لها إلا أن فنصل مصر العام في

(٤*) لمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق انظر : وثائق الخارجية المصرية محفوظة ١٢٢٩ ملف ٢ / ٧٤ / ١٣٠ (العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا) .

فرانكفورت نصح حكومته بالقيام أولاً « بمحض نبض » الولايات المتحدة قبل اتخاذ أية خطوة علنية ، كما نصح « بمحض نبض » الجهات الألمانية بصفة سرية لمحاولة وقف أي اتفاق مع اليهود (٣٤) . وبالفعل قام السفير المصري بواشنطن بمساعيه لدى المسؤولين في الولايات المتحدة ، بناء على طلب الحكومة المصرية ، فتقابل مع وكيل الوزارة المساعد لشئون الشرق الأوسط ، فأوضحت له الأخيرة أن الحكومة الأمريكية لا يمكنها من الناحيتين القانونية والدبلوماسية التدخل في مفاوضات تجري بين الطرفين في شأن يخصهما (٣٥) . وعقب عقد الاتفاقية أعدت الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية مذكرة لخصت فيها موقف مصر من الاتفاقية ، وكيف أن ألمانيا بهذه الاتفاقية قد انتهت سبيلاً مناقضاً لسياسة الصدقة التقليدية نحو المسلمين والعرب ، وأن إسرائيل لم تكن دولة حينما وقع عدوان على اليهود من النازى - إن صح - فليس لها الحق في أن تحصل على التعويضات نيابة عنهم ، وقد أبلغت إدارة الصحافة بهذه المذكرة لإبلاغها لبعض الصحفيين الألمان لنشر في ألمانيا (٣٦) .

وفي أحد التقارير الواردة للوزارة من السفارة المصرية يسُوَن تعرُّض السفير للأسباب التي دعت ألمانيا لعقد تلك الاتفاقية وحصرها في عاملين :

- ١ - حاجة ألمانيا الشديدة - في ذلك الوقت - لمساعدة أمريكا السياسية والاقتصادية وتوسلها لذلك عن طريق إرضاء الصهيونية الأمريكية.
- ٢ - وجود نوع من التعاطف - عند بعض من يتولون الحكم في ألمانيا - تجاه اليهود .

وتوقع السفير - في نهاية التقرير - أن لا تصمد الاتفاقية أمام تفاعل الزمن ، وأوضح أنه خلال لقاءاته مع المسؤولين الألمان كان يؤكّد لهم بأن الحكومة المصرية وسفاراتها بصفة خاصة لن تغفل عن مراقبة كل ما تلجمأ إليه إسرائيل من الأحابيل في تنفيذ الاتفاقية (٣٧) .

وبالفعل بدأت الحكومة والمخابرات المصرية في تتبع سير تطبيق الاتفاقية ، ومن ذلك ما قامت به إدارة المخابرات من تحري عن استلام إسرائيل لأربعة سفن من ألمانيا بموجب اتفاقية التعويضات ، وأن هذا يخالف نصوص الاتفاقية لأن السفن تعتبر من المعدات الإستراتيجية ، وهذا لا يتفق مع ما سبق أن أعلنته الدول الكبرى من ضرورة مراعاة الحياد التام بين البلاد العربية وإسرائيل (٣٨) .

وحاولة منها لمنع تسرب بضائع التعويضات إلى مصر والدول العربية، سعت مصر من خلال سفيرها في بون لدى الحكومة الألمانية تطلب منها ضرورة وضع علامة مميزة على المنتجات التي ترسل إلى إسرائيل كجزء من التعويضات ، واقتصرت أن يكتب عليها Made In Germany For Israel حتى يمكن تمييزها عن باقي البضائع والمنتجات الألمانية العاديّة (٣٩) .

وفي تحريات أخرى قامت بها السفارة المصرية في بون عن طريق السيد عبد اللطيف فهمي العيسى المستشار في السفارة خلال لقائه بالدكتور « فوجت » Dr. Voigt رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية الألمانية حول الشائعات التي كانت تثار حول حصول إسرائيل على أسلحة من ألمانيا بموجب اتفاقية التعويضات نفى الأخير تلك الشائعات وأوضح أن اتفاقية التعويضات بها نص صريح يحرم على ألمانيا تزويد إسرائيل بأى نوع من أنواع السلاح بموجب هذه الاتفاقية (٤٠) .

وفي لقائه بوزير الاقتصاد الألماني إرها德 Erhard أبلغه القنصل العام المصري رسميا في ٣٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٢ أن مصر - والدول العربية - سوف تقطع علاقاتها الاقتصادية بألمانيا في حالة التصديق على الاتفاقية ، فأجابه الوزير بأن تصريحه يخالف تصريحات اللواء محمد نجيب خلال لقائه مع السفير الألماني في القاهرة ، فأجابه القنصل بأنه تلقى تعليمات جديدة من وكيل الخارجية بالتليفون في ٢٨ أكتوبر (تشرين أول) تؤيد ما قاله وهي أن اللواء نجيب كان شخصيا ضد

الاتفاقية ، وأن حديثه مع السفير الألماني كان مجرد الترحيب به لمناسبة وصوله إلى القاهرة^(٤١) .

وبناءً على طرح موضوع مقاطعة ألمانيا اقتصادياً اختلفت الآراء في مصر حول هذا الموضوع ، حيث طالبت بعض الأصوات الدبلوماسية بضرورة مقاطعة ألمانيا اقتصادياً ، لما سببته اتفاقية التعويضات من أضرار معنوية وسياسية لمصر وللعرب جميعاً وطالبت بعض تلك الأصوات - المؤيدة للمقاطعة - بضرورة دراسة موضوع المقاطعة من جميع نواحيها ونتائجها قبل الخوض فيها^(٤٢) . كما علقت وزارة التجارة والصناعة (مصلحة التجارة الخارجية) على موضوع المقاطعة بأنه يجب دراسة العلاقات الاقتصادية بين العرب وألمانيا جيداً بمعرفة إخصائين على ضوء حاجة الاقتصاد العربي^(٤٣) .

وعلى الجانب الآخر نجد من يحذر وبشدة اتخاذ أي قرار بمقاطعة ألمانيا اقتصادياً . ومن ذلك البرقيات التي وردت إلى الوزارة من السفارة المصرية بنيويورك توضح أن جميع الدول العربية إذا قاطعت ألمانيا لن تفقد هذه الدول شيئاً، إذ أنه يكاد لا يكون هناك تعامل بينها وبين ألمانيا ، هذا بخلاف مصر التي لها معاملات مع ألمانيا أكثر من أي دولة عربية أخرى ، وفي النهاية نبهت تلك البرقيات إلى «أن ألمانيا الغربية تتمتع الآن برخاء اقتصادي» ، فقد يكون من المناسب أن نطلب إليها منحنا بعض الامتيازات الاقتصادية نظير ما تقوم بدفعه من تعويضات لإسرائيل^(٤٤) .

وبناءً على هذا الرأي لم تأخذ مصر بالرأي القائل بمقاطعة ، والدليل على ذلك أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا لم تتأثر بعد اتفاقية التعويضات^(٤٥) .

وحيثما أثارت سوريا مسألة تحويل بعض أموال التعويضات لحساب لاجئ فلسطين سعى مصر لدى ألمانيا وبعض الحكومات الغربية عسى أن تحصل على

(٤٠) انظر جدول الصادرات والواردات بين ألمانيا والدول العربية . op . cit . p.p .

موافقتها على ذلك ففي لاهات سعى السفير المصري لدى نظيره الألماني حتى يشير هذه المسألة لدى حكومته . وحينما أرسل السفير الألماني إلى حكومته في هذا الأمر أجابته عليه الخارجية الألمانية « بأن الجهات المسئولة في ألمانيا الغربية ترى أنه ليس من اختصاص السفارة الألمانية بلاهات البحث مع مثل الحكومة المصرية في هذا الموضوع بل هو من اختصاص مصر لدى حكومة ألمانيا الغربية»^(٤٥) . وقد قامت مصر بمساعي مماثلة لدى تركيا وفرنسا إلا أنها باهت بالفشل^(*) ، أما على الجانب الأمريكي ، والتي رأت الإدارة العربية ضرورة مفاجحته في أمر تعويض اللاجئين العرب بسبب نفوذ الولايات المتحدة على إسرائيل ، وما تفيض عليها به من مساعدات مالية متعددة ، فقام السفير المصري في واشنطن بمقابلة وكيل الوزارة المساعد المختص بشئون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية ، وأوضح له وجهة نظر مصر - والدول العربية - في هذه المسألة ، فكان ردّه أن الحكومة الأمريكية لا يمكنها من الناحيتين القانونية والدبلوماسية التدخل في مفاوضات تجري بين طرفين في شأن يخصهما ، فذكره السفير المصري بأن أمريكا سوف تساعد ألمانيا في دفع هذه المبالغ وتخصيصها لتعويض اللاجئين العرب ، فرد عليه الوكيل المساعد بأن أمريكا سوف تدفع هذه التعويضات عينا - حاصلات ومصنوعات - على آجال طويلة^(٤٦) .

وبذلك فشل المسعى المصري في إقناع الحكومة الألمانية وبعض الحكومات الغربية في تحويل جزء من مبالغ التعويضات لحساب اللاجئين العرب ، - وجاءت تلك المساعي - على الرغم من إدراك الحكومة المصرية جيدا باستحالة تحقيق

(*) انظر ذلك المسعى في : المصدر نفسه نفس المحفظة والملف ، برقية من وكيل وزارة الخارجية (الإدارية العربية) إلى سفير مصر بباريس سري بتاريخ ١٠ / يونيو ١٩٥٢ م ، رد السفير المصري بأنقرة على برقية وكيل وزارة الخارجية سري بتاريخ ٣ / يونيو ١٩٥٢ م برقم ١٤٨ ، ورد السفير المصري بباريس (محمد وجيه رستم) على برقية وكيل وزارة الخارجية سري بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٥٢ برقم ٤١ .

الغرض منها من النواحي القانونية ، إذ أن ذلك قد يعرض ألمانيا للمطالبة مرة ثانية بالتعويضات إلا إذا وافقت إسرائيل على دفع التعويض المستحق لها إلى جهة أخرى (٤٧) .

وحيثما تسربت بعض الأنباء عن تصريف بضائع التعويضات في بعض البلدان العربية عن طريق بلد ثالث كان على الحكومة المصرية أن تعمل على التحرى عن كيفية تصريف تلك البضائع ، فأرسلت الخارجية المصرية إلى نظيرتها الألمانية تستعلم منها عن محاولة إسرائيل تصدير بضائع ألمانيا إلى تركيا ، فردت الحكومة الألمانية عن طريق السفير المصري في بون بضرورة أن تكون هذه الواقع مستندة إلى أدلة ثابتة على وقوع المخالفات ليتيسرا للحكومة الألمانية أن تتخذ الإجراءات المناسبة بتوقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة الخامسة على إسرائيل ، ولحفظ البضائع الألمانية في الأسواق العالمية في مستوىها المعروف دون خلق منافس لها وهو أمر يهم الاقتصاد الألماني (٤٨) .

وقد ظل موضوع تصريف البضائع في الدول العربية عن طريق بلد ثالث يشغل بال الحكومة المصرية ، حيث ثما إلى علمها أن إسرائيل قد صدرت إلى تركيا سيارات من أموال التعويضات ، وسوف تقوم تركيا بدورها بإعادة تصديرها إلى مصر ، فأرسلت الخارجية المصرية بذلك إلى سفيرها في أنقرة الذي كلف القنصل العام المصري في إستنبول بإجراء التحريات الازمة في هذا الشأن ، فجاء تقريره ينفي هذا الخبر ، وأن السيارات التي تستوردها تركيا من إسرائيل هي من السيارات التي يتم تجميعها في إسرائيل وليس من السيارات الألمانية ، وأن تركيا تستوردها للاستخدام المحلي ، وفي نهاية التقرير أكد القنصل العام «أن إعادة تصدير السيارات الألمانية إلى مصر فكرة بعيدة الاحتمال» (٤٩) .

ويمكن القول ، أن الحكومة المصرية قد ارتأت لتأكيدات المسؤولين في ألمانيا الغربية بأن تصريف البضائع الألمانية المصدرة إلى إسرائيل إلى بلد ثالث أمر غير وارد نظراً لمخالفته لاتفاقية التعويضات والأضرار الجسيمة على الاقتصاد الألماني وهو أمر لا تقبله ألمانيا .

وعقب انتهاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م أعلن وزير خارجية ألمانيا الهر (فون بربنانت - Von Brentano) - أثناء نظر العدوان الثلاثي على مصر أمام هيئة الأمم المتحدة - أن ألمانيا سوف تستمرة في دفع التعويضات إلى إسرائيل حتى لو أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوقيع العقوبات على إسرائيل (٥٠) . وفي ردتها على مذكرة الخارجية المصرية ، أعلنت الخارجية الألمانية أنها لا تتوافق على وجهة نظر السفارة المصرية التي أوضحتها في مذكراها بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ م بأن النزاع القائم بين الدول العربية وإسرائيل قد يكون له تأثير في تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الحكومة الألمانية وإسرائيل (٥١) .

ومع إصرار الحكومة الألمانية على دفع التعويضات إلى إسرائيل أو عزت الخارجية المصرية إلى جامعة الدول العربية بأن تطلب من الدول الأعضاء الإيعاز إلى ممثليها في ألمانيا بتقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة المذكورة لاستمرارها في دفع التعويضات إلى إسرائيل رغم عدوانها على مصر (٥٢) . ولكن الخارجية الألمانية ردت على مذكرة الدول العربية بعدم قبولها وجهة النظر العربية (٥٣) .

وعلى الرغم من موقف ألمانيا غير الودي تجاه مصر أبان أزمة السويس ، فإن الخارجية المصرية استبعدت نهائياً قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية ، وعللت ذلك بأن دول أخرى اتخذت نفس الموقف ولم تقطع مصر علاقاتها معها ، وأن ألمانيا كان يحركها عامل آخر وهو أنها إحدى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وارتباط سياستها بعجلة السياسية الغربية، ووازنـت الخارجية المصرية بين الفوائد والأضرار التي ستتجنى من وراء قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية ، وأن إسرائيل سوف تكون المستفيد الأول من وراء ذلك (٥٤) .

أما فيما يتعلق بموضوع إقامة علاقات دبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل، فقد أعلنت ألمانيا مرارا وتكرارا خلال الخمسينات أنها لن تقيم أي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل خشية إغضاب الرأي العام العربي الذي مازال متأثرا باتفاقية التعويضات^(٥٥). وقد أكد الدكتور «فوجت VOIGT» رئيس قسم الشرق في الخارجية الألمانية لمستشار السفارة المصرية بيون أن القنصلية العامة البريطانية في حيفا هي التي تتولى نيابة عن ألمانيا الشئون القنصلية الخاصة بها^(٥٦).

وعلى الرغم من تأكيدات المسؤولين في الخارجية الألمانية بعدم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل ، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من حقيقة اعتراف ألمانيا بإسرائيل ، حيث أكد كبار الفقهاء الألمان في القانون الدولي أن اتفاقية التعويضات التي وقعت مع إسرائيل ترتب عليها اعتراف واقعي بإسرائيل De Facto^(٥٧). وأكدوا على أن الخطوة التالية لهذا الاعتراف هي إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٥٨).

وحيثما عرضت مسألة اعتراف ألمانيا بإسرائيل على بساط البحث في أروقة السياسة العربية ، أثيرت معها مرة أخرى مسألة قطع العلاقات مع ألمانيا ، فكان رأى بعض السياسيين المصريين أن قطع العلاقات مع ألمانيا فيه ضرر كبير على المصالح المصرية ، إذ أنه سيحرم مصر من مصدر كبير لاحتياجاتها ، وسوقاً مهمة لمنتجاتها ، فالمصلحة - كما يقول الوزير المفوض المصري بالسفارة المصرية بواشنطن - تقتضي «أن تغلب الاعتبارات العملية عند بحث موضوع اعتراف ألمانيا بإسرائيل ، لأن أي عمل تخذه ضد ألمانيا سيكون ضرره علينا أكبر من ضرره على ألمانيا»^(٥٩).

أضواء على القسم التطبيقي :

بعد دراسة موقف مصر من قضية التعويضات على المستويين الجماعي العربي والفردي ، نجد أن مصر قد تعاونت تعاوناً طيباً مع باقي الدول العربية من أجل إبطال مفعول هذه الاتفاقية ، أو الحصول على بعضها للاجئين العرب ،

وعلى الرغم من الجهد المشتركة في تلك القضية إلا أنها لم تؤت ثمارها ، حيث أدرك السياسيون في ألمانيا أن العرب يقولون ولا يفعلون وهذا ما أكدته بعض المصادر ، فالمستشار الألماني أديناور Adenauer أدرك أن تهديد العرب بمقاطعة ألمانيا كان عقيما (٦٠) ، ومن ناحية أخرى فإن د . ويسترش Dr : Westrich الذي كان قد أرسله أديناور إلى القاهرة قبيل التصديق على المعاهدة لمقابلة الزعماء العرب - نصح حكومته عقب عودته من القاهرة بالتصديق على المعاهدة فورا لأنه شعر خلال لقاءاته بالزعماء العرب في القاهرة أنهم لن يفعلوا شيئا أكثر من تقليل علاقاتهم مع بون (٦١) . وهذا يعني أن ألمانيا لم تعر معارضتها العرب للاتفاقية التفاصي ، وسارت في تطبيق الاتفاقية بمحاذيرها ، بل كانت تعطي إسرائيل قروضا إضافية طالما أن العرب لن يفعلوا شيئا !

أما موقف مصر منفردة فقد عملت على إتباع سياستين ، إحداهما علنية والأخرى سرية ، فالعلنية جاءت لتعلن رفضها للاتفاق وتهديد من حين لأخر بقطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا ، بينما جاءت قراراتها غير المعلنة بالعمل على الحصول من ألمانيا على أكبر قدر من الفوائد ، حيث أدركت أن قطع العلاقات - سياسية واقتصادية - مع ألمانيا سوف يضر مصر ولا ينفعها ويؤثر على التوازن الذي تريد أن تحافظ عليه في سياستها الخارجية ، أى أن مصر من خلال الموقف الفردي كانت تنظر لصالحها الاقتصادية والسياسية ، مع القيام في الوقت نفسه بجهودات أخرى لتابعة الممنوعات التي تصدر من ألمانيا لإسرائيل كأسلحة وغيرها ، والقيام بمسعى للحصول على بعض أموال التعويضات لحساب لاجئ فلسطين .

وهنا يبرز سؤال وهو ما السبب في عدم تحقيق الأهداف العربية بحاجة قضية التعويضات ؟

من خلال الدراسة وضع مدى تأثير المقاطعة العربية على إسرائيل من الناحية الاقتصادية ، مما جعل الأخيرة تقوم بإنشاء إدارة خاصة لمواجهة هذه المقاطعة ،

ويرجع السبب في ذلك أن الدول العربية جميعها الأعضاء وغير الأعضاء في الجامعة العربية تكادت من أجل إنجاح المقاطعة لأن المصلحة العربية اقتضت ذلك وخطورة ذلك العدو على الجميع على حد سواء وإذا كانت المقاطعة العربية قد كان لها تأثير على إسرائيل بسبب اتحاد موقف الدول العربية ، فإن موقف هذه الدول إزاء ألمانيا لم يحقق نفس النجاح لأن كل دولة من الدول العربية لم تتخذ موقفاً موحداً ، بل كانت كل دولة من الدول العربية تنظر إلى الموضوع بنظرة فردية ، ماذا ستكتسب وماذا ستخسر من الضغط على ألمانيا وقطع العلاقات معها؟

ويقيني أن الاقتصاد هو المحرك الأول للسياسة ، ونحن كعرب نستطيع أن نحقق الكثير من الأهداف عن طريق الضغط الاقتصادي مع دائرة توسيع التعاون الاقتصادي بحيث تشمل كتلة الدول الإسلامية التي يهددها الخطر - إن عاجلاً أو آجلاً - فالعالم العربي والإسلامي من الأهمية الاقتصادية يمكن حيث يستطيع التأثير على بحريات الأحداث السياسية والاقتصادية .



عبدالله بن حسين

صادر في ٢٥ شعبان ١٣٦٣

الموافق ١٤ أغسطس ١٩٤٤

- سورة صاحب الرفيع - مسافى النحاس بانيا رئيس الوزارة الجليلة بالصريحة

يا صاحب الرفعة ،

لقد عاد عبد المنعم يا الرفاعي بما شرح الصدر وائلج التواد كما هو المأمول والمعرف عن رفعتكم . وسيترى رئيس الوزارة الأردنية لحضور اللجنة التحضيرية للمؤتمر الواحدة ان شاء الله في الوقت المحدد . واتناما للفائدة رأيت أن أبى رفعتكم افتراضي من خسوس فلسطينين وتمثيلها في المؤتمر وأنه أمر ضروري غاية في الخطورة لأنني اعتقاد جازما أن اغفال فلسطين هر اسقاط حق لها يجب ان لا يغفل ، ولذلك كتبت رفعتكم تصررون على هذا التمهيل وتفعلون المعجزات ، لم يلب المدة ... كان منه في المؤتمر العربي بلندن . أما الآن فلي أن أقول بأنه لما وضعت الأعداء الآخرين من الصهيونيين على المندوب السامي الموضع تبيّن بجلاء خطأه اليهود على فلسطين وتوبيخهم الى ما وراء فلسطين ، وانتنا بنيتية جوارنا القريب فإن الداعي الصهيوني تهدى هنا قبل اي قطر آخر عليه فامر حفظ بيان فلسطين وسلامتها هو أمر حيوي لشرق الأردن ، وانتنا أشرنا على حكومتنا بأمر اصدرناه في ان تتخذ ما يجب لتأمين هذا الغرب الشريف . وان تذكرة الجهات البريطانية وتعلمنا بأن فلسطين هي الخط الأول للدفاع عن دار الأردن وما وراءها من الأخطار العربية وانتنا مستعدون للجهد اللازم لسلامة فلسطين بعد أن نفع من الدعوه بونيهين الأمر إلى التجاوز على الحدود وبراكيتها وولي مندوبها السامي وانه مع هذا فإن الأمة العربية لا تغلق الباب متى عرضت علينا التسوية الكافلة لفلسطين العربية سلامتها وسلامتها . فوالحالة هذه ترون رفعتكم أن أمر تمثيل فلسطين في المؤتمر هو بالنسبةلين في الدرجة الأولى وأن الاردن في شرق الأردن وفلسطين واحدة في هذه المسألة القومية ، لذلك استدعى سعادة القنصل العام لسر بالقدس لينقل السر رفعتكم كتاباً هذا بالواسطة السريعة الأمينة ولتتبرر المسألة اقدم لرفعتكم قائمة باسماء الذوات الذين ارجوا ان تتفضلوا بارسال كتب الداعي الى حضراتكم ليحضروا المؤتمر موضحا فيها اسم الحزب الذي ينتسب اليه كل من حضراتهم .

حضره صاحب القام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر

تلقيت دعوتكم الكريمة للاشتراك في اللجنة التحضيرية التي ستتعمق بمصر في اواخر يونيو - لغضطس سنة ١٩٤٤ تمهيداً للمؤتمر الموحدة المركبة الذي كان لكم فضل الدعوة اليه .

ويسري ان اجيب رفعتكم بان الحكومة اللبنانية قررت تلبية هذه الدعوة على ان يمثلها في اللجنة رئيس وزرائها ووزير خارجيها .

وانني انتهز هذه الفرصة لاعرب لرفعتكم عن وافر تقديرى للجهود التي تبذلها في هذا السبيل وعن ثقتي الكاملة بالنجاح بن فعل حكمتكم واخلاصكم ولقد استفدت اشد الاسف لبقاء الرئيسيين الفلسطينيين السعد بن جمال العبيسي دامين النبیعی في الاعتقال برغم الجهد الكريمة التي بذلتمنها لاعادة الحرية اليهما حتى يتمكنا من تمثيل فلسطين العزيزة في هذه الاجتماعات خير تمثيل . وانني لشديد الرجاء ان جهودكم التي لن تقطع في هذا السبيل ستؤول الى النجاح قربها باذن الله . على ان غياب فلسطين لن يزيد مثلي - شقيقانها الا عطنا على قضيتها وتمسکا بحقوقها .

ونصلوا رفعتكم بقبول جزيل الاحترام .

بيروت في ١٥ نوزember ١٩٤٤

رئيس مجلس وزراء لبنان

رئيس الوزراء

٢	ملحق رقم
---	----------

الإمامة العامة

القاهرة في ١٠ ديسمبر ١٩٥٤

٦

الادارة السياسية
٢٢٢/٢ د

٥٥٥.

مذكرة

تهدى الإمامة العامة لجامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى وزارة خارجية
جمهورية مصر وتنشر بالياتها أن مجلس الجامعة وافق
بجلسة ١١ ديسمبر ١٩٥٤ على الندوة الاتية للجنة السياسية في اجتماعها من
٢٦ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ١٩٥٤ وهي :

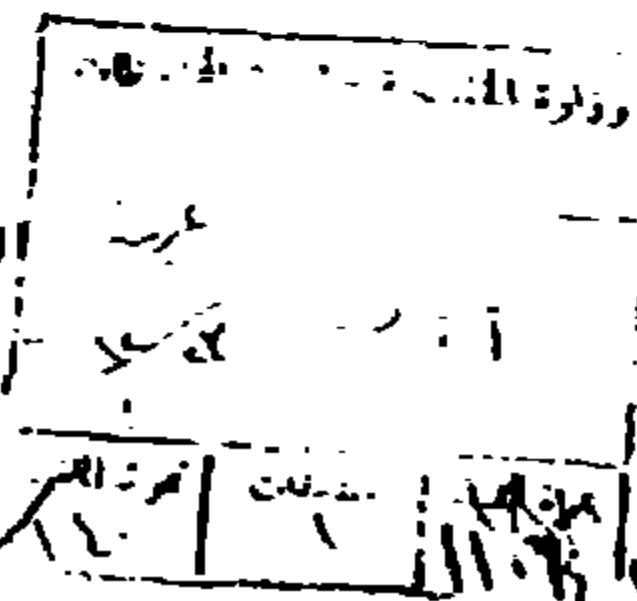
* طلب عمان الداخلية التضامن إلى الجامعة :

* أحيطت اللجنة على رسالة امام عمان الداخلية ، وأوصت بانتظار توجه
ما تقوم به الإمامة العاشرة المستعففة بالدول الاعضاء من دراسة لامامة عمان .

وذلك رجاء التفضل بترؤس الإمامة العامة بما قد يكون لديها او تتفق عليه من
بيانات او دراسات او نتائج تعرف بثنون امام عمان ، او تهين وضعها السياسي .

وتنتهي الإمامة العامة هذه الفرصة لنعرب للوزارة الجليلة عن فائق احترامها .

اعلمكم



مذكرة إلى وزارة خارجية جمهورية مصر

القاهرة

٦/١٢١

أقر وأهدى للجهة

مرسل

١٢/١

احمد

سم حامد (دول البريد)

٨/١٢١ ٦/١٢١

لله ربنا لكافه شعبه ودياناته قسم البريد لمصر
الله سمعه للتفصيل بالعلم

ملحق رقم ٣



عبدالله بن حسين

عماته في

وأنا أعتقد أن هذا هو الحال الرائق لنا جميعاً وان سعاده الفضيل الام يقدم اليكم
رجاءً خاصاً بعد عرضتي هذه كي تتفذلوا بالقيام بتنفيذ ملتزمتنا في ارسال كتاب الدعوه .
ونفضلوا مقامكم الرفيع بقبول فائق الموده والاحترام .

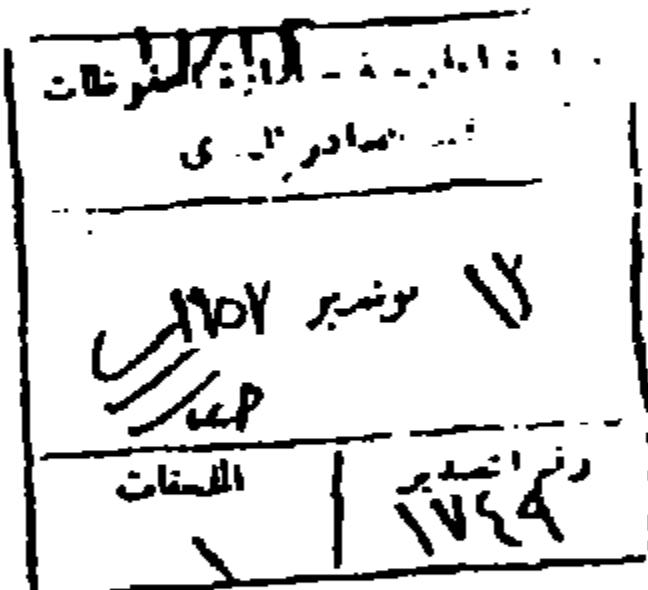


عبدالله بن عبد العزیز

اللجنة التأسيسية لـ "طيبة" لعزيز المفڑح ابْن مادح المؤذن لـ "طيبة"

عوني بن عبد الله	وزير	عوني بن عبد الله
وزير خارجية	:	وزير خارجية
الآندرة اورمان	:	عبد الرحيم بن سعد
الدفع	:	راني بن انت شبي
ستفلي	:	رسالة العابي
حزب الشيّع	:	يغوب به الفهين
الحزب العربي (بنية نافع عاصم)	:	توفيقية انت شبي
بنية نافع ابراهيم الشبي (البربراني)	:	رضي به الشبي
الخطيب	:	وندرن به عطا الله
		{ قرار اتفاقية }

جهاز ادارة الموارد
البشرية



لورانس الصبي

1/17/18

السيد حامد محمود
مدیر مكتب السيد وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية

اتشرف بان ابعث لسيادتكم رفق هذا صورة من كتاب بغارتنا بالهاط رقم ٢٩٨ سرى بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢١ بناءً على مسائل المغرب ودى المساعدات التي يمكن ان تقدمها مصر والدول العربية الاخرى .

والحكومة الحالية في المغرب اغلب اعضائها من حزب الاستقلال ، وهي ترى نفسها مثالها المعلقة مع فرنسا واسبانيا وذلك بالموافقة المستمرة البعدة عن سيادة العنف .

وقد حصل المغرب في أوائل عام ١٩٥٧ من فرنسا على قرض حوالي ١٥ مليار من العملات وعلى التزامات باربع مليارارات . هذا بخلاف المعونة الأمريكية وهي ١٠ مليون دولار قرض و ٥٠ الف طن مهبة .

والنحو الآخر يشير على سياسة غريبة مع مبادلة الشعوب العربية الود تقديرا
لمساعدتهم اليه في دفاعه عن قضيته وهذا هو رأى الحكومة الحالية الا ان
الشعب والمعارضة يتقان ملتوبي الاهدى من الناحية الاخرى .

وقد ظهرت حركة بين بعض المذمومين من هذه الميالة وهي (حركة التحل الشعبي) الا انها اخذت بالندة .

ولما كان الكادر الفني في المغرب جله من الفرنسيين فان مصر والمسلمون العربية يمكنها ان تعاون في طرد هذا الكادر الفرنسي واحتلال العرب من الفنيين محله . ولكن بظهور ان المغرب يعتمد على الفرنسيين مؤقتا حتى يتمكن اباياته بمعاونة العرب . فع باس من اسداء المعاونة لهم بكل وسيلة ممكنة .

اما اذا اراد الاتجاه بالبلاد الى السياسة العربية التي ينشدها الشعب الموري فلا بد من القيام بعمل ايجابي وذلك بمناصرة جميع العناصر المؤيدة لهذا الاتجاه .

وتفضوا بقبول فاتق الاختراهم ”

وكيل الوزارة المساعد

— 118 —

— ۱۱۷ —

الهوامش

- (١) د. وجيه عتيق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية / الألمانية ٥٢ - ١٩٥٦ م (دار النهضة العربية - ١٩٩١ م) ص . ٢١ - ٢٢
- (٢) Feldman, Lily Gardner : The Special Relationship Between West Germany And Israel (George Allen & Unwin 1st ed 1984) P. 89.
- (٣) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٣٩٩ - ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٤ (حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين) من القنصل العام المصري بفرانكفورت (حسن سليمان) إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٥٣ م برقم ٨٢ بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٥٣ م عاجل جداً .
- (٤) أحمد السيد النجاشي : بناء دولة - دور المساعدات الخارجية لإسرائيل (٤٨ - ١٩٩٦) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٨ م ، ص.ص ٤٩ - ٥١)
- (٥) انظر لقاء برنتانو وعبد المخالق حسونه أمين عام الجامعة العربية في مايو ١٩٦١ م في : British Embassy, Cairo to Dept. May 20, 1961. (Burdett, Anita-ed.) The Arab League " British Documentary Sources 1943 - 1963 " Archive ed . 1995, Vol. 10, P . 446 .
- (٦) انظر في ذلك : وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٧٤٦ - ملف ١٤٠ / ١٤٠ ج ٧ (الدورة السادسة لجامعة الدول العربية - مارس ١٩٤٧ م - قرار سري مرفق برسالة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وزير خارجية المملكة المصرية ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ ٩ إبريل ١٩٤٧ م .
- (٧) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٧٤٩ - ملف ١٤٠ / ٤٨ ج ١ / حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين « رسالة من الوزير المفوض المصري بدمشق (حسين عزيز) إلى وكيل وزارة الخارجية » ، سري بتاريخ ٢ / ٣ / ١٩٥٢ م .
- (٨) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٣٤٥ - ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٢ « حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين » مذكرة من القنصل العام بفرانكفورت إلى وكيل وزارة الخارجية سري جداً بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٥٢ م برقم ٦ سري .
- (٩) المصدر نفسه .

- (١٠) انظر هذه المقترنات كاملة في : وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ٣٤٥ الملف السابق ، من القنصل العام المصرى بفرانكفورت إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن « تقرير عن محادثات مندوب خاص الحكومة السورية مع الحكومة الألمانية بشأن تعويضات ألمانيا الغربية لإسرائيل واليهود ومقترنات فى هذا الشأن » سرى وعاجل بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ م.
- (١١) المصدر نفسه ملف رقم ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج « حجز التعويضات التى تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين » من القنصل العام المصرى بفرانكفورت إلى وكيل وزارة الخارجية ، سرى بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ م .
- (12) Feldman : op. cit., p 79.
- (13) Deutschkron, Inge : Bonn and Jerusalem “the strong coalition” (Chilton Book Company, Philadelphia, N.y ., London, 1st ed . 1970) P. 79
- (14) Ibid : P . 81 & Feldman : op . cit . P . 79
- (١٥) وثائق الخارجية المصرية : محفظة رقم ٣٤٥ ملف رقم ٤٨ / ١٤٠ ج ٢ . تقرير من القنصل العام المصرى بفرانكفورت إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن « وصول وفد الجامعة العربية » سرى بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٢ م .
- (١٦) المصدر نفسه ملف رقم ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٢ ، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى حضرة القائم بالأعمال المصرى بالسفارة الملكية بطهران سرى جدا بتاريخ نوفمبر ١٩٥٢ م .
- (١٧) المصدر نفسه ، نفس الملف . مذكرة من مدير إدارة الصحافة إلى إدارة المحفوظات بوزارة الخارجية - مرفق بها مذكرة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية - مرسلة إلى حكومة الجمهورية الاتحادية الألمانية . بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٥٢ م .
- (18) Deutschkron : Op. Cit. p.p. 80 - 81 .
- (١٩) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٣٩٩ ملف رقم ٤٨ / ١٤٠ ج ٤ « حجز التعويضات التى تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين » مذكرة من وزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - عاجل مع مخصوص - بتاريخ ٣١ / أغسطس ١٩٥٣ م .
- (٢٠) المصدر نفسه ملف رقم ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٥ « حجز التعويضات التى تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين » تقرير من السفير المصرى بيون إلى وكيل وزارة الخارجية - سرى بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٥٤ م برقم ٨ سرى .

- (٢١) المصدر نفسه - نفس الملف . مذكرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (ادارة فلسطين) إلى وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بشأن نص قرار الجامعة في جلسته الثامنة من دورة انعقاده العادي العشرين بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٥٤ م.
- (٢٢) المصدر نفسه - نفس الملف . مذكرة من الأمانة العامة لـ ج.د.ع. إلى وزارة خارجية جمهورية مصر سري وعاجل بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٥٤ م.
- (٢٣) المصدر نفسه - محفظة ٣٧٢ ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٦ « تعويضات إسرائيل من ألمانيا » مذكرة من إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية - إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٥٤ م.
- (٢٤) المصدر نفسه : محفظة ١٢٨٥ ملف ٣ / ١ / ٤ سري قرارات اللجنة السياسية ولجنة الشئون السياسية بتاريخ ١٤ / أكتوبر ١٩٥٥ م (سري جدا وغير قابل للنشر) .
- (٢٥) المصدر نفسه - محفظة ٣٧٢ ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٧ « تعويضات إسرائيل من ألمانيا » ، مرفق بمذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى مكتب الرئيس للشئون السياسية ومدير إدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية برقم ١٣٣٥، ٥٨٥ سري .
- (٢٦) المصدر نفسه - نفس المحفظة والملف ، مذكرة من الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ م .
- (٢٧) المصدر نفسه : محفظة ٣٩٥ ملف ٤٨/١٤٠ ج ٨ « تعويضات إسرائيل من ألمانيا » مذكرة بشأن اجتماع المبعوثين الدبلوماسيين العرب في بون ، مرفقة بكتاب المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل إلى وكيل وزارة الخارجية برقم ٥٧/٣٤٧ سري بتاريخ ٨ / ١٩٥٧ م .
- (٢٨) المصدر السابق نفس المحفظة والملف والتقرير .
- (٢٩) المصدر نفسه : محفظة ٨٢٢ ملف ٣١ - ١٤٠ / ١٤٠ « الوحدة الاقتصادية لبلاد الجامعات العربية » قرارات ممثل الدول العربية في بون - ملحق الجلسة الثانية بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٧ م .
- (٣٠) المصدر نفسه : محفظة ٣٩٩ ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٥ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية « إدارة فلسطين » إلى وزارة خارجية مصر العربية ، بشأن نص قرار الجامعة في جلسته الثامنة من دور انعقاده العادي العشرين بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٥٤ م بشأن التعويضات الألمانية لإسرائيل .

(٣١) المصدر نفسه : محفظة ١٢٨٥ ملف ١ / ٣ / ٥ سرى (هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية - الجامعة العربية - قرارات المجلس الاقتصادي) مذكورة بقرارات المجلس الاقتصادي التي اتخذها في دور انعقاده العادى الثانى - ديسمبر ١٩٥٤ م برقم (م/ق/د/٢) سرى .

(٣٢) المصدر نفسه : نفس المحفظة ملف ١٤٠ / ١٢٣ / ١٢ ج ١١ ، مذكورة من وكيل الخارجية (إدارة الشئون الاقتصادية) إلى المشرف العام على المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل ، بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٠ برقم ١٤٠ / ١٢٣ / ١٢ .

(33) Deutschkron : op. cit . P. 75 .

(٣٤) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٣٤٥ ملف ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٢ (حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين) مذكورة بشأن التعويضات التي تطالب بها إسرائيل ألمانيا الغربية أعدتها الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٥٢ م .

(٣٥) نفس المصدر والمحفظة والتقرير .

(٣٦) المصدر نفسه : نفس المحفظة والتقرير .

(٣٧) المصدر نفسه : محفظة ٣٧٢ ملف ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٦ (تعويضات إسرائيل من ألمانيا) مذكورة من السفير المصري في بون إلى وكيل وزارة الخارجية - سرى بتاريخ ١١ / يناير ١٩٥٤ برقم ٥ سرى .

(٣٨) المصدر نفسه : محفظة ٣٩٩ ملف ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٧ مذكورة من مدير مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة « صاغ أمين شاكر » . إلى وزير الخارجية سرى جدا بتاريخ ٤٠٢٧ - ٧ / ٦ / ١٣ ١٩٥٤ م برقم ٦ / ٧ .

(٣٩) المصدر نفسه ، نفس المحفظة ، ملف ٤٨ / ١٤٠ / ٢٨ ج ٥ (تعويضات إسرائيل من ألمانيا وحجزها لحساب لاجئ فلسطين) مذكورة من وكيل الخارجية (قسم الأبحاث) إلى سفير مصر بيون - بتاريخ ١٩٥٤ م .

(٤٠) المصدر نفسه ، محفظة ٦٨٤ ملف ٤٨ / ١٤٠ / ١٧ ج ٧ « النشاط الصهيوني » مذكورة من السفير المصري بيون (أحمد حلال الدين عبد الرزاق) إلى وكيل وزارة الخارجية (إدارة غرب أوروبا - إدارة الشئون العربية) بتاريخ ٢٢ / يناير ١٩٥٨ م برقم ١٣ سرى جدا .

- (٤١) المصدر نفسه : محفظة ٣٤٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٣ (حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين) مذكورة من القنصل العام المصري بفرانكفورت إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٢/١١/١ م برقم ٢٠ .
- (٤٢) انظر في ذلك : محفظة ٣٧٢ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٦ «تعويضات إسرائيل من ألمانيا» مذكورة من السفير المصري يسون إلى وكيل وزارة الخارجية - سري بتاريخ ١٩٥٤/١/١١ م برقم ٥ سري ، محفظة ٣٩٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٤ «حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين » مذكورة من الملحق الصحفي بفرانكفورت «كمال الدين جلال» إلى وكيل الخارجية - بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٩ م برقم ٨٣ سري .
- (٤٣) المصدر نفسه : محفظة ٧٤٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ مذكورة من وزارة التجارة والصناعة (مصلحة التجارة الخارجية - إدارة الاتفاقيات التجارية) إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٢ م برقم ١١٢/١٣٢ .
- (٤٤) المصدر نفسه محفظة ٣٤٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٢ ، برقيات رمزيات رقم ٩ ، ١٠ من السفارة المصرية بنيويورك صادرتان في ١٩٥٢/١١/٢ .
- (٤٥) وثائق الخارجية المصرية : محفظة ٧٤٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ١ برقيات من الوزير المفروض المصري بلاهارى إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢١ سري برقم ٤٦ سري ، وتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧ سري برقم ٥٠ سري ، وبتاريخ ١٩٥٢/٥/١٦ سري ، برقم ٧٥ سري ، برقيات من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير مصر المفروض بلاهارى سري بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٩ .
- (٤٦) نفس المصدر والمحفظة والملف : مذكورة أعدتها الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٠ م ومذكورة من السفير المصري بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية (الإدارة العربية) سري بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢ م برقم ٦٩ سري .
- (٤٧) المصدر نفسه : محفظة ٣٤٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٣ مذكورة من مستشار الدولة «وحيد رأفت» إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن «التعويضات التي تنوى ألمانيا دفعها لإسرائيل بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ م» .
- (٤٨) المصدر نفسه : محفظة ٣٩٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ ج ٥ مذكورة من السفير المصري يسون إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن «تصدير بضائع ألمانية مخصصة لإسرائيل إلى بلد ثالث» سري بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٦ م برقم ٨٩ سري .

- (٤٩) نفس المصدر والمحفظة والملف : من وكيل الخارجية إلى سفير مصر بأنقرة سرى وعاجل بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٥٤ م ، ومن السفير المصري بأنقرة (أحمد حفى) إلى وكيل وزارة الخارجية سرى بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٥٤ م برقم ٤٤ سرى .
- (٥٠) نفس المصدر : محفظة ٣٩٥ ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٢٨ « تعويضات إسرائيل من ألمانيا » من السفير المصري بيون « أحمد جلال الدين عبد الرازق » إلى وكيل وزارة الخارجية « بشأن التعويضات الألمانية لإسرائيل » سرى بتاريخ ٣/٥/١٩٥٧ م برقم ٥٥ سرى .
- (٥١) نفس المصدر والمحفظة والملف : مذكرة من وزارة الخارجية الألمانية إلى السفارة المصرية بيون بتاريخ ٢١ / ديسمبر / ١٩٥٦ م برقم ٢٤٤ / ٢٠٦ .
- (٥٢) نفس المصدر والمحفظة والملف : مذكرة من الإدارة العربية بوزارة الخارجية إلى السيد السفير الوكيل المساعد للشئون السياسية بوزارة الخارجية - بتاريخ ٧/٢/١٩٥٧ م .
- (٥٣) نفس المصدر والمحفظة والملف والتقرير .
- (٥٤) نفس المصدر والمحفظة : ملف ٤٨ / ١٤٠ ج ٩ « تعويضات إسرائيل من ألمانيا » مذكرة أعدتها إدارة غرب أوروبا بوزارة الخارجية برقم ٤٨ / ١٤٠ م ردًا على مذكرة الطلبة العرب في ألمانيا الشرقية بتاريخ ٢٨ / يناير / ١٩٥٨ م .
- (٥٥) نفس المصدر ومحفظة ١٤٧٩ ملف ٣٧ / ٤٠ ج ٤ « الاعتراف بدولة إسرائيل » مذكرة من وكيل الخارجية للشئون السياسية إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .
- (٥٦) نفس المصدر والمحفظة والملف : مذكرة من السفارة المصرية بيون إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ / يوليو ١٩٥٧ م برقم ١٢٨ سرى جداً .
- (٥٧) نفس المصدر ومحفظة ١٥١٢ ملف ٣٠ / ٤٥ ج ١٨ « شكاوى الشركات الأجنبية ضد هيئة إدارة القناة » مذكرة أعدتها مدير إدارة غرب أوروبا « محمد شفيع » بشأن « مقابلته لدكتور موتنزل السكرتير الأول لسفارة ألمانيا الغربية بالقاهرة » سرى بتاريخ ٦/٢٣ ١٩٥٧ م .
- (٥٨) نفس المصدر : محفظة ١٤٧٩ ملف ٣٧ / ٤٠ ج ٤ « الاعتراف بدولة إسرائيل » مذكرة أعدتها الإدارة السياسية بوزارة الخارجية بشأن « اعتزام حكومة ألمانيا الفيدرالية إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل » بتاريخ أكتوبر ١٩٥٧ م . وجدير بالذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل قد عقدت في عام ١٩٦٥ م .

- (٥٩) نفس المصدر والمخطبة : ملف ٤٠/٣٧ ج ٥ « الاعتراف بدولة إسرائيل » مرفق بتقرير السفير المصري بواشنطن « أحمد حسين » إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن « احتمال اعتراف ألمانيا الغربية بإسرائيل » سرى بتاريخ ٣٠ / سبتمبر ١٩٥٧ م برقم ٢١٤ .
- (60) Feldman : op. cit . P . 196 .
- (61) Deutschkron : op. cit . P . 87 .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

وثائق الخارجية المصرية :

- محفظة ٣٤٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ جـ ٢ «حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين».
- محفظة ٣٧٢ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ جـ ٦ «تعويضات إسرائيل من ألمانيا».
- محفظة ٣٩٥ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ جـ ٨ ، جـ ٩ «تعويضات إسرائيل من ألمانيا».
- محفظة ٣٩٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ جـ ٤ ، جـ ٥ ، جـ ٧ «حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين».
- محفظة ٦٨٤ ملف ١٧/٤٨/١٤٠ جـ ٧ «النشاط الصهيوني».
- محفظة ٧٤٦ ملف ٧/١٤٠/١٤٠ .
- محفظة ٧٤٩ ملف ٢٨/٤٨/١٤٠ جـ ١ «حجز التعويضات التي تطلبها إسرائيل من ألمانيا لحساب لاجئ فلسطين».
- محفظة ٨٢٢ ملف ٣١/١٤٠/١٤٠ «الوحدة الاقتصادية لبلاد الجامعات العربية».
- محفظة ١٢٨٥ ملف ٥/١٣ سرى .
- محفظة ١٢٨٥ ملف ١٢/١٢٣/١٤٠ جـ ١١ .
- محفظة ١٤٧٩ ملف ١٠/٤٠/٣٧ جـ ٤ ، جـ ٥ «الاعتراف بدولة إسرائيل».
- محفظة ١٥١٢ ملف ١٨/٤٥/٣٠ «شكوى الشركات الأجنبية ضد هيئة إدارة القناة» .

وثائق أجنبية منشورة :

- The Arab League « British documentary sources 1943-63 »
Archive ed. 1995 . vol. 10.

ثانياً : المراجع :

مراجع عربية :

- أحمد السيد النجاشي : بناء دولة - دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ٤٨-١٩٩٦ م
- « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٨ م »
- د . وجيه عتيق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية / الألمانية ٥٢ - ١٩٦٥ م « دار النهضة العربية ١٩٩١ م »
- د . يونان لبيب رزق : الخارجية المصرية ١٨٢٦ - ١٩٣٧ م « الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ م »

مراجع أجنبية :

- Deutschkron, inge: Bonn and Jerusalem "the strong coalition" "Chilton book company Philadelphia N . Y, London 1st ed . 1970" .
- Feldman, Lily Gardner : the special relationship between west Germany and Israel " George Allen unwin 1st ed . 1948"

ثالثاً : دوريات :

عربية :

- جريدة أريف الأرمينية « الملحق الشهري العربي العدد الخامس مايو ١٩٩٨ م »
مقال عن « ملامح تطور وزارة الخارجية المصرية » « إعداد د . صفاء شاكر .
- جريدة القراءة للجميع - تصدرها الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية -
السنة الثالثة العدد الثالث - الأحد ٢١ / ٦ / ١٩٩٨ م

أجنبية :

- Middle East Journal Outon, 22 dec. 1957 vol. 11 no 1